89 سلسلة محاضرات الإمارات

تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 89 ـ

تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مـحـتوى المحـاضرة لا يعـبِّـر بـالـضـرورة عـن وجـهـة نـظـر المـركـز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 4 نيسان/ إبريل 2004

الطبعة الأولى 2005

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-724-7

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

Website : http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

e-mail : pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

تسارعت وتيرة الوقائع الناجمة عن الحرب العالمية (الأمريكية) ضد الإرهاب، منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل حكم الرئيس جورج و. بوش الابن والمحافظين الجدد، التي أدت في عامي 2001 و2003 إلى نشوب حربين في أفغانستان والعراق.

ما يهمنا في هذه الورقة البحثية هو الإجابة عن التساؤلات الرئيسية لمعرفة وتحليل التداعيات المهمة الناجمة عن حربي الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي، كونها أضحت ساحة للمصالح العالمية والإقليمية الحيوية، خاصة بالنسبة إلى البعدين: الجيواستراتيجي - الأمني، والاقتصادي (النفطي)، وللأبعاد الأخرى المرتبطة بهما.

من التساؤلات المترابطة التي من المهم إثارتها ما يلي:

1. من منطلق المنهج المقارن في العلاقات الدولية والسياسة الدولية، ما هي نقاط التلاقي والاختلاف لتداعيات الحربين على منطقة الخليج العربي؟

2. ما طبيعة الرؤية والتخطيط الاستراتيجيين الأمريكيين لكيفية التعامل مع التداعيات والانعكاسات لحالتي أفغانستان والعراق؟ وإلى أي مدى هنالك صلة وثيقة بين ذلك وبين الخطوط العامة في بناء التصور الاستراتيجي الأمريكي للقضايا الخاصة بمنطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

3. في ظل التطورات المتلاحقة عقب الحربين في أفغانستان والعراق، هل يمكننا تصور إمكانية تشكيل نظام إقليمي أمني خليجي يسهم في حماية أمن المنطقة واستقرارها من أية تداعيات قد تحمل في ثناياها سيناريوهات جديدة؟

4. ما طبيعة التأثيرات التي تواجه الأمن الاستراتيجي للمنطقة في مجال العلاقات الاقتصادية، كنتيجة لتداعيات حربي أفغانستان والعراق؟

5. ما آفاق مستقبل المتغيرات والتداعيات الجيواستراتيجية الوطنية والإقليمية والعالمية المؤثرة في منطقة الخليج العربي؟

حربا أفغانستان والعراق:

نقاط التلاقي والاختلاف والتداعيات الأولية

التاريخ لا يعيد نفسه، ولكن يمكن القياس النسبي عليه من أجل المقارنة بين الأحداث والاستفادة من الدروس نسبياً، فلا توجد حربان متماثلتان في أسباب نشوبهما، وظروف تشكلهما، أو في مسار تطورهما، أو في تداعياتهما، نظراً إلى اختلاف العوامل الذاتية والموضوعية، خاصة التي تستند إلى الجوانب والأسس التاريخية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية السكانية وغيرها، ومع ذلك لا يجانبنا الصواب إذا اعتبرنا أن الحربين - في الشكل أو في الصورة العامة، بل حتى في المضمون إلى حدود معينة على الأقل - جمعهما توجه الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجي في محاربة الإرهاب عالمياً عقب أحداث 11أيلول/ سبتمبر 2001، سواء أكان مصدرها من قبل جماعات إرهابية ذات شبكات دولية

واسعة النفوذ والاتصال والتأثير، خاصة شبكة "القاعدة"، أو شبكات متفرعة عنها، أو نظراً إلى وجود أنظمة سياسية ودول اعتُبرت، وفقاً للتصور الأمريكي، راعية أو داعية للإرهاب، مثل: طالبان-أفغانستان، والعراق-صدام حسين، وذلك من خلال توفير الملجأ، أو تقديم السلاح والعتاد والمال، إلى غير ذلك.

ورد مؤخراً تصريح للقاضي الفرنسي جان لوي بروجيير المسؤول عن ملف مكافحة الإرهاب، يوضح مقولة أصبحت تدريجياً صائبة صواباً جزئياً في سياقها العام، إن لم يتم تداركها في المدى المنظور، وهي أن العراق قد أصبح في صورة من الصور، «أرض الجهاد الجديدة» بصورة تماثل الحالة الأفغانية. بروجيير أرجع تخوفه من طبيعة تطور مسار الوقائع والعلاقة مع العراق إلى مقولة مفادها ما يلي: «لاحظنا أن هناك علاقة بين الوضع في العراق والحرب في العراق، ومستوى التهديد في أوربا، لأن هذه الأوضاع تحفز جميع العناصر (الإرهابية) التي تؤيد استراتيجية القاعدة».[1]

وبغض النظر عن مدى صحة التنبؤ المستقبلي لتطورات الأحداث، ليس من السهولة، كلياً أو مطلقاً، أن نبحث ونقارن في الأسس والتداعيات العالمية والإقليمية الناجمة عن الحربين، ولكن، بداية، علينا أن نعطي خلفية مختصرة عن تداعيات الحالتين الأفغانية والعراقية.

ظل التركيز الأمريكي في الحالة الأفغانية، يهدف إلى القضاء المبرم على تنظيم القاعدة واجتثاث قوتها كلها، انطلاقاً من مركزها في أفغانستان، حيث تدعم وجودها لفترة طويلة نسبياً من قبل نظام طالبان. ومن ثم كان من المفترض، في حالة النجاح الأمريكي في جهود مكافحة الإرهاب في

أفغانستان، أن تتواصل الحملة بزخم أكبر في بعدها الدولي. ومن منظور مكمل، ورد ما يفيد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قضت على سبعين في المائة تقريباً من قيادات القاعدة الرئيسيين وكوادرها. وهنا تبقى التساؤلات المطروحة: إذا كان الأمر كذلك، فماذا عن الثلاثين في المائة الباقين منهم؟ أين ذهبوا؟ وما مدى قوتهم؟ ومن يقف من ورائهم؟ وهل بإمكانهم أن يشكلوا خطراً جدياً وجديداً للأنظمة السياسية الجديدة في أفغانستان والعراق وكذلك في منطقة الخليج العربي؟

أسئلة من الصعب الإجابة عنها بيسر، مادامت المعلومات ماتزال غير متوافرة بصورة دقيقة أو شاملة. ولكن، من منظور الوضع في أفغانستان، ماتزال القوات الباكستانية مستمرة – بالتعاون الوثيق مع القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) – في تعقب القاعدة وقياداتها أو من تبقى منهم في منطقة الحدود الباكستانية - الأفغانية وفي غيرها من المناطق. لم تنجح حتى الآن محاولات إلقاء القبض على زعيم القاعدة أسامة بن لادن؛ حياً أو ميتاً، ولكن ألقي القبض على العديد من معاونيه ومريديه.

في المقابل، استطاعت القوات الأمريكية إلقاء القبض على عدد مهم من معاوني الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وحتى صدام ذاته ألقي القبض عليه في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2003 بعد بذل جهود استخبارية ناجحة.[2] ما هو مشترك في تداعيات الحربين الأفغانية والعراقية ما يرتبط بالحملة العالمية المعادية للإرهاب التي أخذت أشكالاً مختلفة؛ منها التبادل المستمر للمعلومات الاستخبارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها، ومسألة تجفيف منابع الإرهاب المالية التي تدفق، وفقاً للادعاء الأمريكي خاصة، جزء رئيسي منها من منطقة الخليج العربي

تحت غطاء مساهمات أو تبرعات موجهة إلى جمعيات إسلامية خيرية. ولتقليص تمويل الحركات المتطرفة دينياً وتغذيتها، أصدرت سلطات المملكة العربية السعودية مؤخراً قراراً بإنشاء مؤسسة واحدة مركزية في الخارج، هدفها مراقبة صرف الأموال الخاصة بتبرعات المسلمين للجمعيات الخيرية وتنظيمها.

في الحالة العراقية، تركزت الجهود الأمريكية والبريطانية منذ اللحظات الأولى عقب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، على إنهاء وجود النظام العراقي الديكتاتوري للرئيس السابق صدام حسين، بالنظر إلى مخاطره المستقبلية على الأمن القومي الأمريكي كما يفهم في إطاره الواسع، وبالنظر إلى امتلاكه أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضد شعبه، ومن ثم ضد جارته الرئيسية إيران في عام 1988 قبل انتهاء حرب الخليج الأولى. مسألة الانتهاء من حكم صدام أضحت أمراً مرحباً به عالمياً، ومن قبل دول الخليج العربي كلها. ومن ناحية أخرى أضيف دافع آخر طالما ركزت الولايات المتحدة عليه في إطار ما اعتبر الدور المرتقب آنذاك للنظام العراقي السابق لتزويد شبكات الإرهاب بالأسلحة المتنوعة التي يُخشى أن يكون من ضمنها أنواع من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى القذائف الصاروخية التي يمكنها حمل شحنات كافية منها ونقلها إلى مسافات قد تهدد الأمن الإقليمي لحلفاء الولايات المتحدة أو أصدقائها في الشرق الأوسط والخليج العربي.

في التصور الأمريكي، اعتُبر امتلاك الأسلحة مصدراً لخطر جدّي، ليس فقط على الأمن الأمريكي، ولكن أيضاً على الأمن الإقليمي، خاصة في مناطق تحمل أهمية حيوية جيواستراتيجية واقتصادية (نفطية) للولايات

المتحدة الأمريكية، وباعتبارها تشكل التزاماً أمنياً تحددت معالمه منذ فترة طويلة. ولكن في المنظور الموضوعي، وعند متابعة تطورات المسألة العراقية، تبين أن العراق كقوة عسكرية واقتصادية، محجم عسكرياً إلى حدود بعيدة بالفعل، حتى قبل نشوب الحرب الأخيرة في آذار/ مارس 2003، وذلك بفعل جهود سابقة ناجحة إلى حدود بعيدة قامت بها الأونسكوم (اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة)، أسفرت عن تدمير جزء مهم من أسلحة الدمار الشامل العراقية. وقد تواكب في تلك المرحلة غياب واضح للسيادة العراقية، وحصار اقتصادي شديد، وأنظمة رقابة صارمة، وعمليات طيران مستمرة شنتها الولايات المتحدة الأمريكية فوق أراضي العراق في مناطق الحظر الدولي التي كانت مفروضة عليه في الشمال والجنوب منذ عامي 1992 و1993 واستمرت حتى عام 2003.

وفي مجال المقارنة مع العراق، لم تشكل أفغانستان باعتبارها "دولة عازلة" (Buffer State)، مصدر "تهديد عسكري محتمل" لمنطقة الخليج العربي، في الماضي ولا حتى في الحاضر، أو ربما حتى في المستقبل القريب، ولكنها شكلت في آسيا الوسطى – وبخاصة لدى الجمهوريات الإسلامية التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي سابقاً – نوعاً آخر من التهديد، من منطلق التخوف من تأثير انتقال الأشخاص الذين يتبنون الأفكار الأصولية الإسلامية التي اعتبرت "متطرفة" في عرف العديد من الحكومات القائمة.

وفي حالة تقدير مدى الخطر المحتمل الصادر عن العراق وأفغانستان على منطقة الخليج العربي، يمكننا أن نؤكد أن لا مجال للمقارنة. العراق بدا، لفترة طويلة نسبياً، أكثر تهديداً من أفغانستان بسبب امتلاكه الأسلحة

التقليدية المعقدة وغير التقليدية. وقد أشار أنطوني كوردسمان في آذار/ مارس 2003، في كتابه دروس من أفغانستان إلى أن قوة العراق في العهد السابق، منظوراً إليها من خلال الحجم المادي أو الكمي، اعتبرت ضخمة جداً. ففي مجال القوة البرية كان لدى العراق 2200 دبابة، وفي مجال القوة الجوية كانت لديه 400 طائرة تقريباً.[3] يضاف إلى ذلك امتلاك العراق قوة مدرعة ضخمة، وتقنيات وأنظمة اتصالات حديثة، وقذائف صاروخية، وغير ذلك من الأجهزة الإلكترونية المتطورة التي كان بإمكانها نظرياً التصدي لأي قتال جدي مع الخصوم. كما أن الجيش العراقي كان يتميز بأنه الأكثر تنظيماً وقوة، مقارنة بالقوة الضعيفة وغير المنسجمة أو المنظمة لطالبان.[4]

باختصار، كان الفارق بين القوتين العراقية والأفغانية واضحاً؛ حيث إن الأولى اعتُبِرت منظمة تنظيماً عسكرياً، بينما اعتمدت الثانية أسلوب حرب العصابات في أغلبية عملياتها. ولكن، واقعياً، حتى مع افتراض صحة قوة الجيش العراقي، لم يستطع هذا الجيش في السنوات ما بين عامي 1998 و2003 أن يشكل، خطورة كبيرة كمياً وتقنياً، أو يقلب ميزان القوة العسكرية إقليمياً.

من جهة أخرى، يُعتبر معظم التحليلات العسكرية الغربية عن قوة العراق ذا طبيعة نظرية وأكاديمية، مبنياً أساساً على تصورات ومعلومات أولية تبين أنها مبالغ فيها في المنظور الاستراتيجي.

من منظور مكمل، اختلفت دول الخليج العربية من جانبها، في مسألة تقدير مدى جدية الخطر الصادر عن النظام العراقي السابق وحساسيته، تبعاً

لتجربة كل دولة خليجية في علاقتها مع هذا النظام العراقي السابق، ولكن تقديراتها في مجملها أو في محصلتها النهائية، كانت سلبية، خاصة بالنسبة إلى دولة الكويت التي عانت احتلالاً بغيضاً في آب/ أغسطس 1990. هذا، وتعد مسألة تقدير مدى جدية الخطر أو التهديد نسبية تبعاً لمدى قرب الدول أو بعدها عن العراق جغرافياً.

أما أفغانستان فمازالت تشكل دولة عازلة، حتى ما بعد انتهاء الحرب الأمريكية - الأفغانية الأخيرة، برغم التغيرات الجيواستراتيجية - الأمنية الأخيرة. ومن هنا فإن علاقاتها مع الجيران في آسيا الوسطى (كيرجيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان) ماتزال تسير بشكل عام، ليس وفقاً لمنطق الدولة ذات السيادة الكاملة، وإنما من منطلق مستوى التعامل بين لاعبين في صورة شخصيات نافذة وجماعات وحركات تابعة لأمراء الحرب في حيرات وقندهار وغيرهما في العديد من المناطق الأفغانية. يضاف إلى ذلك استمرار وجود قوات حلف الناتو وقوات المساعدة على حفظ الأمن الدولية (إيساف)* والقوات الأمريكية التي وصل عددها وحدها إلى 10000 تقريباً. بدت كابول ذاتها وكأنها تعيش في شكل جزيرة تقطعت بها السبل إلى حدود بعيدة، وتعيش قندهار؛ المدينة الثانية الرئيسية معقل البشتون، والمقر الرئيسي لحركة طالبان سابقاً، هي الأخرى، في واد آخر أو في بلد آخر. من هذا المنطلق يعتبر تأثير أفغانستان الإقليمي "غير تقليدي" في شكله العام، بالإضافة إلى كونه محدوداً جداً على المستوى الرسمي لتأثير علاقات الدول مع بعضها البعض بالنسبة إلى منطقة الخليج العربي، وذلك

* International Security Assistance Forces in Afghanistan.

على العكس من العراق؛ حيث تتمحور علاقة التفاعل بصورة أشد، نظراً إلى حيوية الخليج العربي وقربه من العراق، مما يعكس إطاراً للمصالح المتبادلة بين الطرفين العراقي والخليجي.

من نقاط التلاقي في تداعيات الحربين كونهما تتعلقان بأهداف أخرى سياسية واستراتيجية، تتم في صورة أدوار وسياسات خارجية أمريكية لا تقتصر على محاربة الإرهاب والتخلص من الأنظمة والشخصيات السياسية غير المرغوب فيها؛ إذ تحددت أهداف أخرى للدور الاستراتيجي الأمريكي، تناولت عملية تطوير البعدين الجيواستراتيجي ـ الأمني، والاقتصادي (خاصة ما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي) في مناطق إقليمية تتمتع بالحيوية؛ مثل منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى، خاصة بحر قزوين، نظراً إلى المخزون النفطي الكبير فيه.[5] مع ذلك، يبقى الخليج العربي ساحة مهمة وأكثر حيوية للمصالح الحيوية الاستراتيجية والنفطية الغربية، والأمريكية خاصة، نظراً إلى المخزون الجيواستراتيجي النفطي الذي يتجاوز خمسين بالمائة من الاحتياطي العالمي.

هذا، ويؤكد الباحث أنه من الصعب أن يتعمد إجراء فصل للعلاقات والتطورات المتفاعلة مع بعضها في الساحتين الدولية والإقليمية. ولعل ذلك يتجسد أيضاً في سعي حلف الناتو مؤخراً – من خلال الدور والتأثير المهيمنين للقيادة الأمريكية – إلى بلورة موقف أطلسي قوي، هدفه أن يلعب التحالف الأطلسي دوراً حيوياً في مناطق تقع، تقليدياً، خارج حدود الناتو. بدأت هذه المناطق فعلياً بأفغانستان، وقد تشمل العراق في المدى المنظور بعد الأول من تموز/ يوليو 2004، أو ربما في فترة لاحقة،

نظراً إلى حالة عدم التيقن التي تنتاب الوضع العراقي بسبب الانفلات الأمني الواسع. وفي اجتماع إستانبول الأخير، وافق الناتو على تدريب الكوادر العسكرية العراقية، دون أن يقحم نفسه في إصدار قرار بالتدخل المباشر داخل العراق.

من منظور مكمل، نجد من الصعب أيضاً فصل العلاقات والتداعيات بين الأقاليم، بفعل أهمية الأبعاد الجيواستراتيجية والاقتصادية (النفطية) وتداخلها. من هنا يقتضي الأمر أن ننطلق، بداية، في توضيح طبيعة الرؤية الأمريكية الاستراتيجية، وما تحمله من أبعاد وعناصر نجمت عن حالة من التفاعل المستمر مع التطورات والمصالح في الأقاليم الحيوية. وتنبثق من هنا أهمية التركيز على الخطوط العريضة للرؤية والاستراتيجية الأمريكيتين في التجربتين الأفغانية والعراقية، وانعكاساتهما على منطقة الخليج العربي.

الرؤية والتخطيط الاستراتيجي الأمريكيان: تصورات وتداعيات

بداية، تشير الصورة القائمة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال تعتبر اللاعب الاستراتيجي الرئيسي في تشكيل الأحداث، وبناء على ذلك، فإن لتصوراتها ولدورها الجيواستراتيجي ثقلاً أساسياً في تشكيل أية خطة استراتيجية عالمية أو إقليمية كتلك التي تخص أمن الخليج العربي، أو في عموم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى. عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 التزمت الإدارة الأمريكية بتعزيز موقف يرتبط بتعبئة كل أنواع الجهد الأمريكي وبلورتها، من أجل معركة لا تعرف مكاناً أو زماناً في محاربة الإرهاب من مواقع انطلاقه، بسرعة، ودون تردد

أو انتظار طويل. من هنا تنبع سيطرة أفكار محورها رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل العسكري وشن ضربات استباقية عسكرية ضد أعدائها، حتى وإن استدعى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بها من دون أية مشاركة، أو من خلال مشاركة محدودة للحلفاء الراغبين، خاصة أولئك الذين يتبعون قوة صديقة أو حليفة.

إن المنطق الاستبدادي القائم على القوة العسكرية، وليس تعدد الآراء المبني على سمة المشاركة والحوار حول قضايا متعددة، هو الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالحملات العسكرية ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان إلى حدود معينة، ثم في العراق لإنهاء حكم الرئيس صدام حسين. من هذا المنطلق، ومع تقديم مختلف التبريرات الخاصة بمحاربة الإرهاب عسكرياً، والتخلص من "الأنظمة المارقة"، أو تلك التي تدخل في محور صاغت الإدارة الأمريكية خطوطه العريضة وأسمته "محور الشر"، لم يعد هنالك قيمة تسوغ اتخاذ إجراء دبلوماسي أو سياسي، مادامت الإدارة الأمريكية قررت سلفاً المضي في حسمه بالقوة العسكرية.

من هنا سعت إدارة بوش إلى ضرورة تشكيل استراتيجية عظيمة، سمتها "التفوق غير المسبوق"، نظراً إلى أهمية استبعاد وجود أي منافس جدي وقوي نسبياً في الميادين الاقتصادية والعسكرية والتقنية والدبلوماسية والثقافية. هذا، وقد أشار الباحث توم بيري إلى أهمية تخلص الولايات المتحدة الأمريكية من عقدة الذنب التي تستشعرها من جراء "التفوق"، ومن ثم الإيمان بفكرة السعي الحثيث نحو بلورة استراتيجية عظمى للإمبريالية الجديدة تقوم على أسس ثلاثة: أولها المعاداة الشديدة للتعددية

القطبية، وثانيها تأكيد التوجه نحو استخدام الحرب لحسم القضايا، وأخيراً التمسك بالبعد الأخلاقي المطلق.[6]

يمكننا أيضاً إضافة أهمية التوجه الديني - السياسي للمحافظين الجدد الذي أضحى أحد الموجهات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي على حد سواء. أما من منظور التطبيق العملي للاستراتيجية الأمريكية، فقد أشار لويس فيشر إلى الأسباب التي دعت بوش للابتعاد عن اعتماد منطق أحادي صارم في تفسير مسوغات المبادرة بالإجراء العسكري ضد العراق (خلاف الوضع في أفغانستان)، وعزا ذلك إلى صعوبة تأسيس توافق كلي في القضية العراقية لدى المعنيين في الإدارة الأمريكية دون طرح الأدلة.[7] من هنا وصفت ادعاءات الإدارة الأمريكية بكونها «مكفهرة، ومكررة، وتفتقد المصداقية».[8] لقد تطور المنطق باتجاه تقديم أسانيد قوية ومعقولة للحرب يمكن التمسك بها وفقاً للصورة التالية: سبق أن استخدم صدام حسين الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، وبالتالي لن يسمح للعراق مرة أخرى بأن يكون في موقع مماثل مستقبلاً؛ إذ ربما ترافق الأسلحة التقليدية المعقدة أسلحة كيميائية وأخرى بيولوجية في المرة القادمة.[9]

جدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية مضت قدماً في تحقيق هدف آخر سبق أن اعتمدته إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون بعد تردد نسبي فيما يعرف بقانون "تحرير العراق" في عام 1998؛ ومع مرور الوقت، كان لابد من السير حتى النهاية وفقاً لسياسة تغيير الأنظمة السياسية غير المرغوب فيها. من هنا، لا يوجد اختلاف جذري بين كلنتون وبوش، ولا بين

السياسة التي تبناها الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري؛ الفرق ربما يكمن في الدرجة وليس في النوع.

لقد تجلت أفكار الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني حول مدى خطورة العراق في خطبهما وتصريحاتهما منذ آب/ أغسطس 2002 حتى وقت اندلاع الحرب الأخيرة في آذار/ مارس 2003.[10] نتيجة لذلك، ألقت الإدارة الأمريكية في الساحة السياسية بكل ما ترى أنه يخدم قضيتها من ادعاءات وتبريرات تؤكد - بما لا يدع مجالاً للشك - أن لدى العراق أسلحة وبرامج فاعلة مجهزة للتحول بسرعة قياسية إلى أسلحة دمار شامل. ولكن، بمقارنة الوضع مع أفغانستان، لم تجد الإدارة الأمريكية صعوبة تذكر في تفسير مسوغات الحرب ضد أفغانستان من منطق واحد صارم يقول: حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب العالمي مبررة، وستستمر إلى أجل غير مسمى.

في هذا السياق، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إحداث تعبئة عالمية كبيرة، ونجحت نسبياً في السير قدماً في حربها الشاملة ضد الإرهاب في أفغانستان مقارنة مع حربها الثانية في العراق، حيث لم تنل تأييداً مماثلاً.

من جهتها، قدمت المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية مساهمات مالية وتعبوية (لوجستية) حيوية للحرب ضد العراق تتوافق مع درجة قربها منه وكثافة مصالحها معه، أو مع أهداف القرار الأمريكي في عملية "حرية العراق"، واتضح ذلك في دولة قطر، من خلال قاعدة السيلية العسكرية،

المركز الرئيسي للقيادة الأمريكية الوسطى في منطقة الخليج العربي، وصارت دولة الكويت المنطلق البري لاجتياح العراق.

من هنا، لم تعر الولايات المتحدة الأمريكية خيارات الحل السياسي - الدبلوماسي أي اهتمام يذكر، خصوصاً بعد أن فقدت الثقة كلياً بنظام الرئيس صدام حسين وبسياساته، خاصة تلك المتعلقة بعدم امتثاله وتقديم كشف شامل ودقيق لطبيعة أسلحة الدمار الشامل. أكثر من ذلك، لم تعد ثمة – من وجهة النظر الأمريكية والبريطانية – فائدة ترجى لانتظار أكبر حتى تنتهي لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (الإنموفيك)* تحت الرئاسة المشتركة لهانز بليكس ومحمد البرادعي من أعمالها كلها، أي إن الخيار الوحيد كان اللجوء إلى الحرب، والحرب الاستباقية تحديداً.

وإذا كان موضوع الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق قد جرى تنظيره عسكرياً بالتفصيل في مراحل سابقة، فإن مرحلة تداعيات الحربين، وخاصة السياسية والأمنية في أعقاب سقوط كابول في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 وبغداد في نيسان/ إبريل 2003، لم تحظ باهتمام كبير من التنظير أو اتخاذ الإجراءات العملية المناسبة لتوطيد الاستقرار وإشاعة الأمن، خاصة في العراق. وارتبطت الفكرة الاستراتيجية الواضحة من الجانب الأمريكي، والتي قد تحتمل الجدل والحساسية المفرطة أحياناً، بما روجته الإدارة الأمريكية مراراً من أهمية اعتماد شكل مختلف، محوره إعادة هيكلة المنطقة، أو اعتماد آلية تعيد رسم الحدود أو العلاقات بين الدول. وينطلق الشكل الجديد من ضرورة خلق موقع جيواستراتيجي قوي

* United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission (UNMOVIC).

نسبياً في العراق، تخرج منه مختلف التأثيرات لتغطي المنطقة كلها، تحقيقاً لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها.

يبقى أن نتساءل: هل سيكون التأثير ذا طبيعة إيجابية أو سلبية على دول المنطقة؟ سؤال من الصعب القطع به مادامت بعض الأحداث مبهمة وغير متيقن منها، وظلت تتفاعل، ولم تصل بعد إلى صيغة متبلورة واضحة.

من المناسب أن نقول: إنه يمكن اعتبار البعد الجيواستراتيجي والاقتصادي النفطي في الشرق الأوسط والخليج العربي امتداداً طبيعياً للبعد الجيواستراتيجي والاقتصادي (النفطي) في آسيا الوسطى وفي مناطق أخرى من العالم. من منظور مكمل، تتجه الإدارة الأمريكية بصورة متواترة إلى تأكيد مقولة جدلية بأن العراق هو "الدولة النموذج" الآن، وفي المستقبل القريب جداً، في دول أخرى في منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي، خاصة سوريا وإيران وغيرهما. نتيجة لذلك، تستمر الإدارة الأمريكية نظرياً، وإلى حد بعيد عملياً، في تأكيد مقولة استمرار بقائها في أفغانستان والعراق حتى ينال الشعبان كامل حريتهما واستقلالهما الناجز، خاصة العراق، كي يكون الأخير نموذجاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً للآخرين، بما في ذلك محيط دول منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

وأكد الرئيس الأمريكي بوش، مراراً، ثقته الشديدة بمستقبل العراق الجديد، ولعل الاقتباس التالي من حديث له مع مجموعة من العراقيين يوضح ذلك جلياً: «لديّ ثقة بمستقبل العراق الحر. إن الشعب العراقي قادر تماماً على حكم نفسه».[11] ثم أضاف: «أنتم دليل حي على أن الشعب العراقي يعشق الحرية، ودليل على أن يزدهر في أجواء الديمقراطية..».[12]

ولكن هذا التفاؤل - كما يقول نيوت جينجريتش زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأمريكي - لم يشاركه فيه تقرير سري صادر عن مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية بعنوان «العراق: الشرق الأوسط والتغيير لا أحجار الدومينو» تسرب إلى صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** في آذار/ مارس 2003، وقد أشار إلى ما يلي: «سيكون من الصعوبة بمكان تحقيق الديمقراطية الليبرالية (في العراق)... أما الديمقراطية الانتخابية- إذا ما ظهرت- فقد تكون عرضة للاستغلال من قبل عناصر معادية لأمريكا». [13] يقصد من ذلك احتمال استفادة بعض الجماعات والحركات الإسلامية المتشددة نسبياً من المناخ الديمقراطي من أجل توجيهه لخدمة مصالحها الذاتية. ولكن ما يعقد الصورة كثيراً - من وجهة نظر سلطة التحالف الأمريكية - ما يقع من وقائع وأحداث يومية يشوبها العنف بدرجات مختلفة، بالإضافة إلى التغيرات المفاجئة التي تعكس درجة عالية من الغموض والسيولة السياسية في العراق خاصة، وأفغانستان بدرجة أقل. ويمكن من خلال مسار الوقائع استنتاج أن المرحلة الانتقالية حالة غير متيقن منها جيداً، ومشوبة بالكثير من التوتر والعنف، حتى بعد استلام الحكومة العراقية الجديدة السلطة فعلياً في نهاية حزيران/ يونيو 2004؛ حيث لاتزال مستقلة اسمياً، وتتمتع بسيادة محدودة.

جدير بالملاحظة أن جورج و. بوش قد أقرّ مؤخراً، وبعد أكثر من عام على الاحتلال الأمريكي للعراق، أن هنالك نوعين من المقاومة للقوات الأمريكية في العراق: الأول يعتبر إرهاباً، والآخر يعتبر شرعياً يحق له مقاومة المحتل. *

* "View from the Right: Bush's Speech" http://www.amnation.com/vfr/archives/002320.html

ويجري الحديث دائماً من منظور مقابل عن المستقبل الصعب لأفغانستان، حيث إن الأوضاع الحالية لا تنبئ كثيراً بإمكانية انتشار الاستقرار والأمن إلى ما هو أبعد كثيراً، حتى في كابول العاصمة ذاتها. مع ذلك، تعتبر تداعيات الحالة العراقية هي الأخطر، مقارنة بأفغانستان، بسبب درجة تأثيرها في أوضاع ومواقف دول منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

وعلى المديين الاستراتيجيين المتوسط والبعيد، أضاف التوسع في الوجود الأمريكي العسكري في آسيا الوسطى أمراً آخر، سمته الظاهرة توثيق العلاقات السياسية والأمنية مع جمهوريات آسيا الوسطى.

إمكانية إقامة نظام أمني خليجي مشترك:

الفرص والتحديات

تقتضي إمكانية إقامة نظام أمني خليجي مشترك البدء بمواجهة تحديات المرحلة المقبلة التي تتركز على عدة هواجس مركبة، تجد جذورها أساساً في الهاجس الأمني - السياسي - الاستراتيجي، بالارتباط مع عدة هواجس أخرى مازالت تتفاعل في منطقة الخليج العربي، نتيجة لتداعيات الحربين العراقية والأفغانية.

عند مناقشة الهاجس الأمني - السياسي - الاستراتيجي، تبرز عدة جوانب وعلاقات ومصالح متبادلة، تشتمل على كل الأطراف المعنية بالحربين العراقية والأفغانية وتداعياتهما.

بداية، يُطرح التساؤل التالي: كيف لنا أن نناقش أو نتوقع إيجاد حلول تتمكن الدول من خلالها في نهاية المطاف من تشكيل نظام أمني خليجي مشترك؟ حقيقة الأمر أنه قد توجد، نظرياً، استراتيجية متكاملة تبين طبيعة العلاقة المتبادلة بين البعدين السياسي والأمني، ومع ذلك، تبقى، عملياً، قضايا كثيرة غير واضحة أو دقيقة، خاصة وأن العلاقات القائمة بين الأطراف والقوى الفاعلة؛ محلياً وإقليمياً، مازالت معقدة في مجملها، وقائمة على تصورات واجتهادات أكثر منها حقائق ومعلومات صلبة نسبياً حول واقع العراق وأفغانستان ومستقبلهما.

وهنا تثار تساؤلات مهمة ورئيسية حول مدى تمكن كل من العراق وأفغانستان من بناء أوطان أو دول مستقرة ورصينة في المديين القصير والمتوسط، أو حتى في المدى البعيد نسبياً. وتعتبر عملية بناء الدول والأمم الحرة والمتماسكة نسبياً غاية في الصعوبة، رغم المخزون الحضاري الذي يتمتع به العراق، وبدرجة أقل كثيراً أفغانستان، رغم أهمية الأخيرة في بعض المراحل التاريخية.

للجواب أيضاً، يمكن أن نقول: إنه ليس من السهل التنبؤ بما ينطوي عليه المستقبل في ظل ظروف سياسية وأمنية واقتصادية تتراجع، أو في أفضل الأحوال، تتأرجح، وأحياناً تبتعد عن الخط الطبيعي المرسوم أو المتوقع لها في مسألة تأسيس الاستقرار والتنمية السياسية المرغوب فيها. ينطبق الأمر على كل من "العراق الجديد" وأفغانستان خاصة؛ حيث لايزالان يعيشان حالة من افتقاد وجود نظم سياسية وطنية وشرعية، أو نظم، مقبولة جماهيرياً على أوسع نطاق ممكن.

إن بناء أفغانستان و "عراق جديد" سياسياً واجتماعياً وثقافياً مسألة غاية في الخطورة، لأن الفشل في تحقيق هذه المهمة سيؤدي إلى نتائج من الصعب التكهن بها، أو تداعيات عنف من الصعب أن تتحملها أو أن تتقبلها دول الجوار؛ حيث ستفرز تداعيات سلبية تهدد الأمن الإقليمي في محيط دول الجوار للعراق ولأفغانستان. ولكن، بعد تشخيص عام لطبيعة الصورة الحالية، هل للتداعيات الإقليمية علاقة فقط بالشأن المحلي في كل من أفغانستان والعراق؟ أو أن هنالك تداعيات إقليمية ودولية متبادلة ترتبط بتنفيذ متطلبات ومصالح الدور الاستراتيجي الأمريكي؟ ما يهمنا التركيز عليه حالياً وفي المستقبل المنظور هو تداعيات الأحداث في منطقة الخليج العربي.

يمكن أن نقول: إن الدرسين العراقي والأفغاني قد أضحيا بمنزلة "حالة ردع" نسبي لكل نظام أو دولة تريد أو ترغب في السير وفقاً لمنطق إثارة التوترات، أو تبعاً لمنطق تصدير النزاعات، خاصة في مناطق تعتبر ذات حيوية استراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب عموماً، خاصة منطقة الخليج العربي. ولكن هل يمكن تصدير نموذج عراقي غير محدد أو متبلور أو واضح بصورة جيدة في فترة زمنية قصيرة أو بعيدة نسبياً، دون أن تتحمل كل من العراق وأفغانستان أو المناطق التي تعتبر هدفاً خسائر أو تضحيات متنوعة؟

تمكن الإشارة أيضاً إلى تصاعد الخطورة النسبية للدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، مقارنة مع وجود أية قوة رادعة أو موازنة، مع كل التداعيات المتوقعة الناجمة عن استمرار واضح لحالة العجز العربي الذي يكاد يكون شاملاً ومعيقاً لخطط التنمية الإنسانية. وهنا تكمن أهمية أن

يتابع الباحث دائماً عملية تبلور موقف مشترك من المفترض أن تتخذه دول الخليج العربي في إطار صياغة سياسة موحدة نسبياً لمواجهة التحديات والتداعيات العراقية والأفغانية.

يعتمد معيار نجاح التجربتين العراقية والأفغانية - وفق منظور شامل نسبياً - على مدى نضج الموقفين السياسيين العراقي والأفغاني، ومدى تحرر الموقفين من التوجيهات الخارجية، وبخاصة الأمريكية، وعلى مدى أهمية تقبل النموذج العراقي، أكثر من الأفغاني، في الساحة الخليجية، باعتبار أن القوة النسبية لتأثيره ونفوذه تبدو أكثر دلالة.

أولاً: النموذج العراقي: التصورات والتداعيات

حتى نتبين التداعيات المحتملة في منطقة الخليج العربي، لابد من تبيان طبيعة الهواجس الأمنية التي ترجع إلى عدة عناصر أساسية، يمكن تصورها في ثلاث نقاط متكاملة ومترابطة في إطار صورة جديدة لنظام مقترح للأمن الخليجي بين الفرص والتحديات: أولاً، درجة تقبل دول منطقة الخليج العربي للنموذج العراقي الجديد، ثانياً، الدور الإيراني بين الحالتين العراقية والأفغانية، ثالثاً، شبكات الإرهاب وتداعياتها الإقليمية والدولية.

يمكن تصور قيام نموذج عراقي للديمقراطية قابل للتعميم نظرياً، أو قابل - على الأقل - لتوافق قوى إقليمية أخرى معه. يرتبط الموضوع بطبيعة دور العراق وخصائصه ومزاياه كدولة، وباعتباره منبعاً حضارياً قديماً يمتلك مخزوناً غنياً من القيم والجذور التي تربطه بتجارب القوى الأخرى وخبراتها؛ عالمياً وإقليمياً. إن أهمية تمسك العراق بهوية عربية وإسلامية متميزة، إضافة إلى هوية وطنية، من المفترض أن يشكل الأساس الطبيعي

لقيام الدولة العراقية الحديثة منذ عام 1921، ومن ثم في فترات زمنية لاحقة بعد الاستقلال السياسي الرسمي في عام 1932. لقد تمتع العراق بالكثير من الإمكانات والكفاءات البشرية المتخصصة عبر العصور، إضافة إلى القدرات المادية التي نخص بالذكر منها في القرن العشرين الثروة النفطية الضخمة. باختصار، يعتبر نفط العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم.[14]

برغم ذلك، يعتبر العراق دولة عانت الكثير من المشكلات والأزمات لفترات طويلة، نتيجة لتعقد تركيبة المجتمع، بالتوافق مع استبداد السلطة بصورة اتسقت مع ظاهرة سوء استغلال الأنظمة السياسية المختلفة لثرواته الطبيعية والبشرية خصوصاً في الفترات التي أعقبت العهد الملكي. وقد ازداد الأمر تدهوراً بدرجة كبيرة، خاصة منذ تسلم الديكتاتور صدام حسين السلطة في عام 1979، حيث ورط العراق في الحروب الخليجية المدمرة: الأولى بين العراق وإيران (1980-1988). والثانية عقب غزو دولة الكويت في عام 1990. جاءت تداعيات الحربين – إضافة إلى عواقب فترة الحصار الصارم التي مر بها العراق منذ عام 1990 – مأساوية إنسانياً ومادياً.

برغم استمرار الاحتلال الأمريكي-البريطاني الجديد عقب الحرب الأمريكية الأخيرة، امتلك العراق، بعد طول مخاض نسبي، دستوراً مؤقتاً جديداً يعرف بـ" قانون إدارة الدولة "، رحب به مجلس الحكم الانتقالي السابق، وهلل له بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي السابق كثيراً، بوصفه من أكثر الوثائق الدستورية تقدماً أو رقياً في الشرق الأوسط. اعتبر بريمر ما تحقق أمراً مميزاً سينجح في وضع العراق على طريق ديمقراطي تكون البلاد فيه في سلام مع جيرانها.[15] ولكن، من المنظور العملي، جاءت نتائج

تفاعل الآراء متباينة حول قانون إدارة الدولة الجديد بين النخب الثقافية والدينية على الساحة العراقية، وحملت في العموم صورة مخيبة للآمال الشعبية، خاصة لدى الفئات المحرومة والمعارضة سياسياً لطبيعة النظام القائم (جماعة السيد مقتدى الصدر). ركزت المعارضة العراقية عموماً على وقت صدور القانون، كونه شرع في ظل الاحتلال، وتزامن مع عدم حصوله على درجة كبيرة من الشرعية السياسية. ولكن هذا القانون حمل أيضاً صيغة جدلية مركبة وحساسة نسبياً، تناولت صيغ الديمقراطية والتعددية والفيدرالية؛ حيث أثارت الصيغة الأخيرة خاصة انتقادات قوية من قبل بعض الفئات غير الكردية (من سكان مناطق الوسط والجنوب العراقية). ويضفي الدستور الجديد أيضاً صفة الليبرالية السياسية والاقتصادية الغربية على الوضع العراقي في الوقت الذي يقضي بوجوب احترام التقاليد الإسلامية. برغم ذلك، لم يقر القانون اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً للأحكام القانونية، أو أنها المصدر الوحيد للإسهام في تشريع القوانين. وما يهم الشارع العراقي، عموماً، وفي نهاية المطاف، أن تنتقل التفسيرات والاجتهادات من الحالة النظرية إلى مرحلة التنفيذ العملي، خاصة تطبيق مبدأ النظام الفيدرالي، إلى جانب احترام التعددية والمشاركة الواسعة لمختلف القوى العراقية. وهنا من المفترض، إذا ما أريد أن تنهض الفيدرالية على أسس مقبولة جماهيرياً، أن تلتزم بأسس إدارية وإقليمية سليمة، وليست عرقية، نظراً إلى الحساسية التي تتصف بها التركيبة العراقية الطائفية والإثنية والدينية الشديدة التنوع والتعقيد.

تركيا هي الدولة الوحيدة حتى الآن، التي أعلنت رفضها للفيدرالية من منظور القلق من تداعيات المستقبل الكردي الذي يتجه نحو الاستقلال

بصورة قد تغري الفئات الكردية الأخرى - خاصة تلك التي تقطن في منطقة الجنوب الشرقي - بالتحرك نحو صيغة الانفصال.

يهمنا في هذا الإطار العام أن نطرح السؤال التالي: هل النموذج العراقي الجديد سوف يبدد عن الدول المجاورة الشعور بالقلق من ظهور تهديد عراقي للأمن الإقليمي؟ حقيقة الأمر أن الموضوع - في حالة عدم تبني الفيدرالية - قد يلبي أو يستجيب بشكل أساسي لمشاعر الأكراد على حساب مصالح دول الجوار وبخاصة تركيا، على أساس أن تحقيق الوحدة الكردية ليس مجرد حلم، بل هو حق مستقبلي مستحق، كما عبر عن ذلك قادة الأكراد في العراق.

إن تشكيل هيكل السلطة السياسية أو الحكومة المؤقتة الجديدة في العراق من خلال تعيين رئيس جديد للجمهورية العراقية (الشيخ غازي عجيل الياور) من العرب السنة، ونائبين: أحدهما من الشيعة العرب (إبراهيم الجعفري)، والآخر من الأكراد (روج ياويس)، وتعيين رئيس لمجلس الوزراء (أياد علاوي) من الشيعة العرب، مازالت- مثلها مثل مجلس الحكم الانتقالي - صيغة تحمل معنى طائفياً وعرقياً أكثر منها صيغة "وطنية". أكثر من ذلك، لما تتوطد هذه الصيغة ولما تتبلور جذورها بعد بصورة واضحة أو نهائية تنم عن تحديد دقيق لطبيعة المعالم الأساسية لمؤسسات العراق المنتظرة على الصعيدين الشرعي والوطني.

ينطبق الأمر، على أفغانستان بدرجة مماثلة تقريباً، التي لم تستطع - رغم سيطرة حامد كرزاي (رئيس البلاد) البشتوني الملكي النزعة على السلطة السياسية فيها - أن تحقق الاندماج الوطني الشامل بشكل ناجح، أو

حتى إمكانية التصدي للمشكلات الداخلية، أو مواجهة المخاطر الخارجية دون مساندة من قوات إيساف والناتو.

إن أي فشل في تشكيل نماذج وطنية شرعية للعراق وأفغانستان قد يؤدي إلى انتقال التأثيرات الطائفية والعرقية إلى جيران العراق، وإلى احتمال فرض قيود على دور بعض الجماعات الطائفية والعرقية وغيرها وحركتها، مما سينعكس سلباً على استقرار المحيط الإقليمي، وقد يوفر المناخ المواتي لانتعاش حركات الإرهاب وشبكاته (سنتناول تداعياتها الإقليمية والدولية في الجزء الأخير من هذا القسم).

ويتوقف الأمر على مدى تأثر المحيط الداخلي لكل دولة بما يأتي به الخارج من معطيات ومتغيرات، وبالعكس أيضاً، يطرح سؤالاً حول كيفية تأثير الخارج في الداخل من خلال منظومة الأفكار؛ سواء أكانت ما يعرف بالأفكار المعتدلة البراجماتية، أم كانت، على النقيض منها، تلك التي تحمل سمة أصولية متشددة أو متطرفة. ولكن كيف يمكن أن نرى أو نحدد مدى تقبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للنموذج العراقي الجديد؟

حتى الآن لم تتبلور صيغة واضحة للنموذج العراقي المقترح. في المنظور السعودي، قد نجد اختلافاً في الآراء والمواقف إزاء اعتماد النموذج العراقي المستقبلي. من جهة، طُرح رأي يقول إن المملكة العربية السعودية مازالت مستمرة في التشكك من اعتماد نموذج ليبرالي عراقي تتمتع فيه الحكومة الجديدة بسمة الديمقراطية الليبرالية الجديدة. ولكن من جهة مقابلة، أشار الكاتب باراك سالموني في دراسته حول الاستراتيجية

الأمريكية في العراق إلى أن المملكة العربية السعودية لن تنظر بحماس نحو تمكين الأقلية الشيعية في العراق.[16] يرجع سبب ذلك إلى إمكانية استمرار التداعيات السلبية للوضع المتردي؛ اقتصادياً، واجتماعياً للأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية، وخاصة تلك التي تقطن في المنطقة الشرقية الغنية في مخزونها الاحتياطي النفطي.

مثل هذه الحالة طرحت تساؤلاً مهماً برغم صعوبة القطع بالإجابة عنه: هل من الممكن للعراق الجديد أن يستغل دور الأقلية الشيعية كـ"حصان طروادة" يقوم بوظيفة التخريب السياسي ضد نظام الحكم السعودي؟[17] يمكن إرجاع جزء من هذا التصور إلى التفكير القائل بوجود سيناريو يشير إلى أن الأمريكيين والعراقيين الشيعة سيحاولون فرض تيار طائفي ديني معين على المملكة العربية السعودية. إن هدف تحقيق إصلاحات عريضة، في جانب رئيسي منه، يتعلق برغبة السلطة الحاكمة في جذب السعوديين الشيعة إلى الجسد السياسي، ومن ثم توفير محاولة جادة لدمجهم في المجتمع السياسي السعودي.[18] يذهب التصور أيضاً إلى أن المؤسسة السعودية الدينية قد ترى أن جزءاً من التطورات المضطربة داخلياً (الإرهابية) ليس فقط مجرد مسألة داخلية سعودية، ولكنه أيضاً مدعاة قد تسوغ الهجمات اليومية ضد الجنود الأمريكيين، خاصة في منطقة ما يعرف بالمثلث السني، أو في مناطق أخرى مثل النجف الأشرف، حيث ساد رأي يقول: إن الهجمات مبررة مادامت موجهة ضد الشيعة.[19]

من منظور آخر، قد تعتبر الليبرالية العراقية توجهاً منافساً قوياً للنظام السعودي الذي لايزال يعتمد في أساسياته على الصيغة التقليدية الدينية-القبلية

المحافظة . من هنا، ترى المملكة العربية السعودية أن العراق النشيط سياسياً والليبرالي النزعة هو الركيزة الإقليمية المنافسة لها من المنظور الجيواستراتيجي الأمريكي . [20] جدير بالذكر أن الاتجاه الليبرالي في المملكة العربية السعودية قد ازدادت أهميته وحجمه النسبي عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، حين تصاعدت درجة النقد الموجهة ضد الإسلاميين الأصوليين ذوي التوجهات المتطرفة، ممن يعتبرون – في تصور البعض – السبب في جلب الضرر للمملكة العربية السعودية . [21]

برغم ذلك فإن القوى الغربية أكدت أهمية تعاملها مع النظام السعودي المحافظ نسبياً، نظراً إلى المصالح المشتركة الوثيقة التي تربط بين المملكة العربية السعودية وحلفائها (الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي) .

في المقابل، يمكن اعتبار النموذج الإماراتي المنفتح عالمياً والمتمسك بالقيم والمبادئ العربية ـ الإسلامية أقرب إلى ذهنية الانفتاح والتفاعل مع العراق الجديد المتعدد في تركيبته السكانية .

من منظور آخر، فإن ما يحدث في أفغانستان من تحديث سياسي مدني لايزال ضعيفاً، ويصادف مشكلات جمة من قبل الجماعات المحافظة المتزمتة أو الأصولية .

ننتقل من ثم إلى بحث تداعيات الهاجس الأمني من منظور التأثير الاستراتيجي للقوة الإقليمية الثانية الرئيسية في الخليج العربي . يرتبط الجزء الثاني بتطورات الحالة الإيرانية بين العراق الجديد وأفغانستان ؛ حيث تجيء

ضرورة التركيز على موازين القوة الجيواستراتيجية الإقليمية في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: الدور الإيراني بين الحالة العراقية والحالة الأفغانية

تقع إيران حالياً بين سندان الوجود العسكري والسياسي الأمريكي النافذ في أفغانستان، ومطرقة واشنطن ونفوذها القوي نسبياً في العراق. ويشير جيمس راسل – انطلاقاً من تحليل المنظور والرؤية الاستراتيجية الغربيين عموماً، والأمريكيين خصوصاً – إلى أنه، مع ذهاب تهديد صدام حسين، انتقلت المخاوف إلى طهران التي كانت دول الخليج العربية دائماً تعتبرها أكثر تهديداً، برغم ذلك يصف راسل طبيعة الخطر الإيراني بأنه أمسى أصغر وأقل تأثيراً في منطقة الخليج العربي مما كان عليه في عام 1979 (مرحلة بداية الثورة الإسلامية). ومن الأسباب الرئيسية في حدوث ذلك التحول أن الثورة الإسلامية فقدت الكثير من اندفاعها وزخمها السياسي الحماسي كأداة للتغير الثوري في الإقليم.[22]

يضاف إلى ذلك أنه من الصعب تصور أن إيران تمثل تهديداً جدياً لدول الخليج العربية بسبب امتلاكها أسلحة تقليدية أو قوة برمائية تستطيع القيام بعمليات عسكرية، تماماً مثل صعوبة تصور قيامها اليوم بعمليات فاعلة ضد العراق.[23] ومن ناحية معاكسة، لاتزال إيران تمثل خطراً كامناً على الاستقرار الإقليمي بسبب امتلاكها الإمكانية أو القدرة على تصنيع أسلحة الدمار الشامل. برغم هذه التحليلات وتحليلات غيرها مناقضة لها تبقى إيران – وسط غياب أي نوع من القوة العراقية العسكرية الفاعلة نسبياً – تشكل هاجساً أمنياً لدول الخليج العربية فيما يتعلق بمسألة مدى تحقق توازن القوى، يحفظ للدول الإقليمية الصغيرة أمنها.

وبرغم انتشار المصالح الإيرانية على أكثر من ساحة إقليمية (أفغانستان وآسيا الوسطى)، يبقى اهتمامها الرئيسي بالخليج العربي؛ إذ هو الأكثر قرباً وتركيزاً، بفعل تركز مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية الحيوية في محيطه. ليس هنالك من شك في أن وجود قوات التحالف الدولي في العراق – حتى بعد استقلاله – لن يغير من الموقف الأمريكي كثيراً. يخضع الموقف العراقي – إجمالاً – لظروف الضغط والتأثير الأمريكيين في أي حكومة عراقية جديدة، وإن كانت مستقلة اسمياً، كي تساير المفهوم الأمريكي للأمن الإقليمي وتتطابق معه.

باختصار، من الصعب تصور حكومة عراقية مستقلة تملك فعلياً سياسة خارجية واضحة ومؤثرة ومستقلة في ظل وجود قوات الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق، وإن أمسى وجودها تحت مسمى القوات المتعددة الجنسيات. إن علاقات العراق الخارجية، رغم وجود وزارة للخارجية مستقلة نسبياً، لن تغير كثيراً من طبيعة الأمور، حيث سيلعب الدور الجديد – بدلاً من بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي الذي انتهت مدته في نهاية حزيران/ يونيو 2004 – سفير الولايات المتحدة الأمريكية الجديد جون نجروبونتي، من موقع التأثير الجديد لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد التي يراد لها أن تكون الكبرى في العالم (حجم هيئة موظفيها يصل إلى 2000 شخص أو أكثر).[24] من هنا تنبع أهمية متابعة تطور علاقات العراق الجديد مع جيرانه التي ستنتابها تغيرات مهمة تتباين في درجة تأثيرها في الحقول المختلفة؛ سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً... إلخ.

بداية، سيحدث في العلاقة مع إيران – أولاً – تغير يتناسب في مجمله مع ما تتصوره الولايات المتحدة الأمريكية من أخطار متوقعة ترتبط بموقفها

ومصالحها الأمنية والاستراتيجية أكثر من ارتباطها بمصالح العراق الحيوية، هذا إذا افترضنا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تزل تضع إيران في خانة "محور الشر" ولم يطرأ تعديل جذري على السياسة الأمريكية تجاه إيران. من جهتها ستسير إيران – برغم سيطرة الإسلاميين المتشددين نسبياً على البرلمان – في اتجاه معقد وحذر يهتم بمتطلبات الداخل، ويتبع في الوقت ذاته سياسات خارجية معتدلة نسبياً تحاول عدم إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها قوة ونفوذ مؤثران داخل العراق وفي أفغانستان وفي محيط منطقة الخليج العربي بصورة لم تعهد من قبل، أو تتفادى إحداث توتر شديد في العلاقات معها. ومن ناحية أخرى ستحاول إيران أيضاً درء مخاطر التدخل الأمريكي، والبريطاني أيضاً، في شؤونها إلى أبعد الحدود الممكنة. ينطبق الأمر على المسألة النووية كمثال، حيث تصر إيران على متابعة تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية برغم الضغوط الدولية.

في إطار العلاقات الإيرانية-الخليجية، لاتزال لإيران مصلحة حيوية في عدم إثارة توتر جديد مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ظلت طوال عهد الرئيس محمد خاتمي تفضل تعزيز علاقاتها معها في البعدين الاقتصادي والدبلوماسي، رغم استمرار احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث. تكفي الإشارة إلى بعض الأمثلة لتوضيح مدى تطور مثل هذه العلاقة على الصعيد الاقتصادي، إذ وصلت قيمة التبادل التجاري الثنائي السعودي-الإيراني 1.4 مليار دولار في عام 2001.[25] كما أن إيران نجحت في عقد عدة اتفاقات مع دولة الكويت في 2003 لتزويد الأخيرة بالغاز الطبيعي والمياه. هذا وقد تصاعدت وتيرة العلاقات التجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران إلى حدود فاقت 3 مليارات دولار في عام 2001.[26]

جدير بالذكر أن تبلور الهاجس الأمني والمواقف الخليجية من إيران يتوقف على مدى تحسن علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع العراق الجديد أو تدهورها. وفي إشارة إلى مدى خطورة اختراق الحدود العراقية من قبل جماعات تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية والعراق إرهابية قد تهدد الأمن الوطني العراقي في المرحلة الراهنة والمستقبلية، صعدت بغداد وطهران وتيرة العلاقات الدبلوماسية العراقية ـ الإيرانية بقصد إحكام الرقابة على الحدود المشتركة. [27]

بنيت التحليلات والتكهنات على أسس ارتبطت بالتصور الذي تروجه بعض دوائر الإعلام الدولي والعربي بين الحين والآخر، قوامه أن لإيران مصلحة من نوع ما في تشجيع عمليات تسلل عبر أراضيها إلى العراق بهدف زعزعة الاستقرار والأمن فيه. نتيجة لذلك، وفي حالة عدم استتباب الأمن النسبي، تتصاعد أهمية مناقشة رغبة النظام الإيراني ومصلحته من وراء عملية توطيد قدمه في العراق، كي يحصل على جزء مهم من الكعكة العراقية. أما تحقق ذلك فيتم من خلال عدة وسائل، منها، مثلاً، تعزيز نفوذ مرجعيات شيعية معينة أو استقطاب ساسة هدفهم تقليد الخط المرجعي الشيعي الإيراني، ربما بعيداً عن أية مرجعية أخرى، خاصة مرجعية آية الله علي السيستاني التي انتشر نفوذها في أوساط محافظات الوسط والجنوب العراقيين. أو من خلال توطيد علاقات إقليمية مع دول الجوار مثل سوريا، أو، ربما تكتيكياً، مع تركيا من أجل تشكيل نوع من التحالف أو المحور الضاغط على العراق في المرحلة المقبلة، وذلك بقصد تحقيق أكبر استفادة ممكنة في تنمية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

وكي نكون منصفين أكاديمياً في تحليلنا للمواقف الإيرانية، من الصعب تقبل مقولة مطلقة بأن إيران تفضل زعزعة الاستقرار والأمن في العراق الجديد، وذلك رغبة في تنمية مصالحها مع العراق أو في المحيط الإقليمي، أوليس من الأجدى لها في التفكير العقلاني أن تحقق توافقاً بين المرجعيات الشيعية في العراق خاصة إذا جعلت تنافس قم والنجف في الحقل الديني - المذهبي يجمع ولا يفرق، مادامت "الاثنا عشرية" هي المذهب الذي يتّبعه الجانبان أو ينتميان إليه؟ ثم أليس من الأجدى لها مواصلة علاقاتها ومصالحها مع العراق ومع دول المنطقة اقتصادياً وفي مجالات التنمية الأخرى في المستقبل؟ مع ذلك، وبناءً على تفحص تجارب العراق السياسية السابقة، لا يبدو أن الشيعة في العراق - سواء في مجلس الحكم السابق أو في الحكومة الانتقالية المؤقتة أو في إطار المرجعية الدينية - يرغبون في اتباع نموذج "ولاية الفقيه" الإيراني الذي يعطي سلطة واسعة للمرشد الأعلى في إيران أكثر من تلك التي يتمتع بها محمد خاتمي رئيس الدولة.

في تقديري أن أية سلطة جديدة في العراق، ومهما كانت ضغوط قوات الحلفاء، لن ترتكب حماقات النظام العراقي مثل إثارة الحروب والمجابهات أو نقل الصراعات الداخلية إلى إيران. كما لن يكون من مصلحة إيران في الوقت ذاته أن تتدخل في شؤون العراق الداخلية، بل، على العكس من ذلك، من المفترض أن يعمد الطرفان العراقي والإيراني إلى إغلاق ملف الحرب السابقة كلياً، باعتباره من تركة النظام القديم.

تضاف إلى ذلك المشكلة التي تجابه إيران، وهي أنها واقعة بين فكي كماشة القوات الأمريكية في أفغانستان من الشرق والعراق من الغرب، مما

يستدعي من القيادة الإيرانية أن تكون حذرة في تعاملها مع واشنطن، خاصة أن ملف مكافحة الإرهاب مازال قائماً.

لا يمكن نكران جزء آخر من الحذر يرتبط بقلق السلطات الإيرانية من ازدياد التوجهات الليبرالية الجديدة، بين فئة الشباب الإيراني وشرائح أخرى من المجتمع الإيراني، وبخاصة تلك التي تعاني البطالة. إن التخوف قائم على إمكانية أن تتبنى مثل هذه الفئات، أو غيرها من فئات المجتمع الإيراني، تياراً يذهب إلى مدى أبعد من مجرد الإصلاح التدريجي. انطلاقاً من ذلك، تحض أجنحة الحكم المعتدلة المسؤولين في طهران على تبني سياسة معتدلة نسبياً تسمح لها مستقبلاً بتطوير علاقات أفضل وأكثر اعتدالاً مع كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن دون ذلك لن يكون هناك طريق سريع أو معبد للحصول على أي تغير في المنطق الاستراتيجي الخليجي الجديد الذي لايزال ينبئ عن الاهتمام بضرورة استقطاب الوجود الأمريكي ودوره المهم.

هل ستنجح إيران في ذلك؟ وإلى أي مدى؟ هذه قضية من الصعب الحكم عليها أو القطع بها مادامت شعارات إيران التي تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخروج من منطقة الخليج قائمة.

إن تداعيات البعدين الإيراني-الأفغاني، والإيراني-العراقي، وكيفية إدارة الصراع ضد القاعدة مسألة استقرت في صلب اهتمام الإدارة الأمريكية وأفغانستان وباكستان والعراق الجديد. ولتوضيح طبيعة العلاقات الإيرانية-الأفغانية في صورتها الراهنة، يمكن أن نقول: إن

طهران مازالت تعتقد أن الخطة الأمريكية في أفغانستان هدفها مواجهة الإسلام، مع محاولة عزل إيران وقطع صلتها بجيرانها.[28] بالرغم من ازدياد مثل هذه الضغوط على إيران من قبل الطرف الأمريكي المهيمن على الشؤون الأفغانية والعراقية حالياً، تبقى مصلحة الجمهورية الإسلامية في إيران ودورها في أفغانستان مسألتين مهمتين، خاصة في أقاليم مثل حيرات وفي المناطق المتاخمة للحدود بين الدولتين، حيث توجد جماعات إيرانية ذات جذور تاريخية قديمة قوية مع إيران. أكثر من ذلك، لا يمكن للطرف الأمريكي أن يقطع الصلة نهائياً مع إيران، مادامت الإدارة الأمريكية أو النخب الأمريكية في مراكز الأبحاث تعتقد بوجود فائدة ترجى من الاستعانة بالدور الإيراني للتخفيف من تصاعد الاضطرابات والتوترات والعنف في مناطق الوسط والجنوب العراقية التي تستقطب الشيعة العرب.

ينقلنا الحديث إلى الجزء الأخير الذي يرتبط بمدى إمكانية تشكيل نظام أمني خليجي مشترك. من هنا تأتي أهمية التطرق إلى تداعيات الحملة الأمريكية التي تناهض الإرهاب، والتي شملت - إلى جانب الدول الراعية للإرهاب في المفهوم الأمريكي التقليدي - الجماعات التي ذهبت بعيداً في تأثيراتها الإقليمية والدولية. وتثار تساؤلات كثيرة حول طبيعة ما يحدث في العراق، وإلى أي مدى يمكن ربطه بشبكات الإرهاب، وكيفية تحليل طبيعة التداعيات الإقليمية بين العراق والمملكة العربية السعودية وغيرهما من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهنا نكتشف ضرورة التطرق إلى تداعيات البعدين الأفغاني والعراقي معاً في إطار وصف دوافع عمليات توسيع شبكات الإرهاب، وخطورتها، وتداعياتها، وتحليل ذلك.

ثالثاً: شبكات الإرهاب: تداعيات إقليمية ودولية

في خطابه في معهد انتربرايز الأمريكي للأبحاث (المؤيد للاتجاه اليميني الجديد) أصرَّ الرئيس جورج و. بوش في عام 2003 على أن صدام حسين ديكتاتور العراق قد سار حثيثاً على طريق بناء أسلحة الدمار الشامل وإخفائها، في محاولة منه للسيطرة على الشرق الأوسط، وتهديد "العالم الحر". وأضاف الرئيس الأمريكي أيضاً موضوعاً مهماً آخر مفاده ارتباط صدام الوثيق بتنظيمات الإرهاب.[29] انطلاقاً من ذلك، جاءت الدعوات المتكررة بضرورة إسقاط نظام صدام حسين، وخاصة أن الإدارة الأمريكية قد حسمت مسألة تأكيد بناء عراق ديمقراطي تماماً كما وضح الأمر بوش، مشيراً إلى أن عملية التحول السياسي لن تشمل العراق وحده، ولكن، تقريباً، كل منطقة الشرق الأوسط، وضمن ذلك التقدم في مسار تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.[30] وأضحت إدارة بوش مقتنعة بعد مرحلة تحرير العراق من نظام صدام حسين، بأن العراق وأفغانستان من قبله أصبحا يمثلان الخط الرئيسي في الحملة الأمريكية العالمية الطويلة الأمد والمضادة للإرهاب. تلك مقولة قد لا يرغب في سماعها الشعب العراقي الذي اعتقد، حتى وقت قريب، أن بلاده لم تعرف الإرهاب، بل إنها عانت - بدلاً من ذلك - ظلماً واستبداداً شديدين جراء نظام صدام وتداعيات أزمات عراقية أمنية مزمنة أكثر منها عمليات إرهاب منتظمة مصدرها تدخل إقليمي خارجي.

وبرغم سقوط صدام ومعظم أركان حكمه تحت قبضة سلطة الاحتلال الأمريكية، ومؤخراً تحت سلطة العراق المستقلة اسمياً، لم تتوقف حالة العنف، إذ بدأت تزداد رقعة أعمال العنف والإرهاب، ليس ضد

الأمريكيين فقط، بل وقع معظم ضحاياها من فئات المدنيين العراقيين، أو من الأجانب، أو من الذين انخرطوا في قوات الجيش والشرطة والدفاع والحرس الوطني في إطار مدى جغرافي واسع غطى أصقاع العراق كلها. صحيح أن المراكز التي تكررت فيها العمليات وقعت في محور الفلوجة - الرمادي - تكريت - بعقوبة - الموصل، إلا أن عمليات أخرى أخذت تتفجر بانتظام في بغداد ومدن أخرى متعددة، من ضمنها البصرة والعمارة والكوت والناصرية، حيث تقع مناطق الجنوب تحت سيطرة البريطانيين أو غيرهم من القوات الحليفة المتعددة الجنسيات.

ينتمي المشاركون في عمليات العنف أو الإرهاب إلى جهات عدة من خليط مُنوَّع، وتتقاسمهم أهداف متقاطعة أو مشتركة: نفر منهم متطوعون، وآخرون تدربوا وجُنِّدوا أو خرجوا كلياً من أفغانستان إلى مناطق أخرى في إطار السعي لتصفية حسابات مع قوات الاحتلال الأمريكي في العراق، وينتمي قسم آخر منهم إلى جماعات اعتمدت في مزاياها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على النظام القديم، ومن ثم لم ترغب في التنازل عنها، وأخرى تعتقد أنها تقوم بجهاد إسلامي ضد الأمريكيين أو الغربيين عموماً أو كل من يرتبط بعلاقات ومصالح معهم في ساحة ما يعتبر في عرفهم عمليات "جهادية" تبدأ من أفغانستان والعراق، مروراً بدول عدة مثل باكستان والشيشان وأوزبكستان وطاجكستان وكشمير والجزائر ومصر والأردن وماليزيا وإندونيسيا والفلبين، وغيرها كثير. إن لكل من هذه العمليات مسببات وظروفاً ودرجات مختلفة من التأثير، تعتمد على تنوع طبيعة الظروف الإقليمية والمصالح الدولية. ولكنها في جميع الأحوال تعتبر أعمال عنف شديدة، أكثر ضحاياها من المدنيين الأبرياء.

إن مكافحة الإرهاب تحت قيادة رئيسية مركزية تختص بالدور الأمريكي وبحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد بعيد. إن ما قاله فوكوياما يشير إلى أن القاعدة تقوم باستغلال الفرص المواتية التي توفرها دول فاشلة.[31] ولكننا يجب ألا ننسى حقيقة مهمة، وهي أنه، برغم التحسن البسيط نسبياً في مستويات الدخل لبعض الشرائح المجتمعية من فئات الطبقة الوسطى في العراق، فإن غالبية السكان لاتزال تعاني الفقر والمرض والبطالة المتفشية ودرجات مختلفة من عدم العدالة الاجتماعية، وهي بحد ذاتها عوامل ومسببات ستؤول - إن لم تعالج بسرعة كافية - إلى تفريخ الجرائم المتنوعة، كما يمكنها أن تدفع بالضرورة إلى الانتماء إلى الجماعات الإرهابية.

من منظور آخر، قد نجد من يشير إلى أن ما يحدث في العراق وأفغانستان من أعمال عنف أو إرهاب يمكن تفهم أسبابه بالنظر إلى تداعيات ظاهرة الهيمنة الاستعمارية التي تقول بأن الشعوب لا ترغب في التدخل الخارجي في شؤونها، ومن ثم، فإن مقاومة المحتل تعد أمراً طبيعياً. أكثر من ذلك، قد يشكك بعضهم في حقيقة رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل عراق حر ذي نظام تعددي وديمقراطي فاعل وحقيقي ومتمتع بالسيادة. ويعزون سبب ذلك التشكيك إلى عدم وجود مصداقية للولايات المتحدة الأمريكية في تنمية الأنظمة الديمقراطية في العالم. يضاف إلى ذلك تنامي مشاعر العداء الشعبي ضد الولايات المتحدة، بحيث إن أية انتخابات حقيقية أو أي نظم ديمقراطية فاعلة ستسفر عن وجود حكومات مماثلة لما هو سائد في أوربا الغربية والمكسيك وتركيا.[32] أي احتمال أن تظهر الحكومات اختلافاً في السياسات مع الولايات المتحدة إزاء

عدة قضايا، بدءاً بفلسطين وانتهاء بغيرها من القضايا المهمة، وهي حجة يمكن تفهم معطياتها. من هنا، قد نجد أن الاختلافات قد لا تعني عدم إمكانية تغير المواقف السياسية حسب درجة اختلاف المصالح والسياسات أو تقاربها، أو بعد حصول مراجعات جدية للسياسات. وعلى أية حال، من الصعب تصور أن تسمح حتى الدول التي تختلف مع الولايات المتحدة بحدوث أعمال عنف شديدة هي أقرب إلى أن توصف بكونها أعمالاً إرهابية؛ ومن ثم فهي ليست أعمال مقاومة وطنية.

ولكن إلى أي مدى يمكن اعتبار المحيط الإقليمي للعراق جزءاً من المشكلة وليس الحل؟ أم هل أضحى المحيط العراقي بؤرة الخطورة التي تنتقل منها التداعيات و "أمراض العنف" إلى دول الخليج العربي أو إلى دول أخرى عديدة في العالم؟ هذا أمر من الصعب القطع به أو الإجابة عنه ما لم يجر التوصل بشكل دقيق إلى أدلة كافية تحدد هوية مرتكبي العنف في العراق ومصالحهم والجهات الخارجية الداعمة لهم. يمكن أن نستشهد بما أشارت إليه صحيفة **واشنطن بوست** في عددها الصادر في 18 آذار/ مارس 2004، حيث حددت مسؤولية الهجمات التي اندلعت في العراق في ثلاث مجموعات مرتبطة ببعضها بعضاً من المسلمين المتشددين،[33] أولاها "أنصار الإسلام" التي لديها علاقات مع القاعدة، وكان مركزها الرئيسي في شمال العراق قبل تدميره بشكل كبير في بداية الحرب الأخيرة التي شنتها القوات الأمريكية، وبيشمرجة الأكراد التابعين في الغالب للزعيم الكردي جلال الطالباني عضو مجلس الحكم الانتقالي حالياً. والجماعة الثانية هي "أنصار السنة"، وتتألف من ثماني جماعات جديدة مكونة من الأجانب والعراقيين المتشددين.[34] والثالثة أخيراً "جماعة الزرقاوي" التي كان لديها في فترة

معينة روابط مع أنصار الإسلام، ومؤخراً أعلنت اندماجها مع القاعدة. كما أشارت أجهزة المخابرات الأمريكية إلى رسالة مؤلفة من 17 صفحة تدعي أنها صادرة عن الزرقاوي حدد فيها خطة تفصيلية تهدف إلى إثارة الحرب الأهلية بين العراقيين، واستهدفت تعطيل تسليم السلطة للعراقيين في 30 حزيران/ يونيو الماضي. [35] جدير بالذكر أن الزرقاوي سبق أن عمل مع القاعدة في حيرات بأفغانستان، ولكنه عمل حتى وقت قريب بصورة قد تكون مستقلة عن تنظيم أسامة بن لادن، إلى درجة مكنت الزرقاوي من تشكيل تنظيم إرهابي في العراق. بمعنى آخر، أضحى العراق موئلاً أو مركزاً لتنظيم القاعدة أو من يسير على شاكلته، وهو ما لا يهدد العراق فقط، ولكن أيضاً دول الجوار ذاتها، أو حتى ما هو أبعد من ذلك. ولعل مما يزيد الأمر صعوبة فهم ارتباط الأحداث والتحكم في مجرياتها في العراق بكون الحدود العراقية مع الجيران لما تحكم بعد. ونظراً لعدم اكتمال المعلومات الكافية حول مدى ارتباط الجماعات المختلفة بعضها ببعضها الآخر سواء أكانت المقاومة منها أم من تلك التي تعتبر إرهابية.

مع ذلك تبين النتائج المترتبة على تصاعد أعمال العنف:

1. أن أعمال العنف الشديد في العراق خلقت حالة عدم استقرار واضحة، ولكنها في الوقت ذاته لم تفتّ في عضد الوحدة الوطنية بين الطوائف والأعراق، أي لم تستطع جر العراق إلى حرب طائفية أو عرقية، وهذا مؤشر طيب حتى الآن. أما مجزرتا عاشوراء والكاظمية في العراق – رغم طابعهما المأساوي – فخير دليل على مدى تكاتف العراقيين، ومن ثم عدم السماح باختراق الوحدة الوطنية.

2. أن بقاء العراق موحداً بين طوائفه وأعراقه وأقاليمه سيكون خير ضمانة لعدم حدوث اختراق أجنبي، وإن حدث ما يشوب ذلك فإنه يمكن تطويقه بيسر في حالة تكاتف قوي للجهود الوطنية والإقليمية.

بداية، أشارت أقوال ريتشارد بيرل أمير الظلام - كما يعرف لدى مقربيه وكونه، حتى وقت قريب، من أركان استراتيجية الدفاع الأمريكية - إلى الطبيعة المركبة والتنظيمية للجماعات الإرهابية. وإلى هنا قد لا يوجد اختلاف، ولكن بيرل أثار مسألة جدلية غير محسوبة العواقب، ترتبط بغياب أي أدلة ملموسة ضد دول اعتبرها راعية للإرهاب؛ تمويلاً وتسليحاً، وهي: إيران، وسوريا، والمملكة العربية السعودية.[36] ومن منظور مكمل، تتعرض المملكة العربية السعودية ذاتها إلى مختلف أنواع الإرهاب والعنف التي تذهب في سياقها أرواح بريئة من مختلف الجنسيات، ومن ثم يمكن القول بأنه ليس من مصلحة السعوديين إثارة عمليات أو تشجيع عمليات عبر الحدود، إذا رغبوا في إقامة علاقات طبيعية مع العراق الجديد، وإذا رغبوا أيضاً في تعزيز السيادة والأمن العراقيين؛ أو حتى تعزيز الأمن الوطني السعودي.

من جانب آخر أشار جيم سيلرز إلى ضرورة إمهال آل سعود وقتاً إضافياً في عملية الإصلاح التدريجي، نظراً إلى أهمية العلاقة الوثيقة بين ازدياد نسبة البطالة العالية وإمكانية تصاعد حدة التوتر الاجتماعي، التي تتسبب في استقطاب منظمات الإرهاب.[37]

مع ما تقدم ذكره تؤكد شتى الإشارات الصادرة عن سلطة التحالف المؤقتة، أو حتى الحكومة الانتقالية المؤقتة التي استلمت مقاليد السلطة في

يوم 28 حزيران/ يونيو 2004، وجود صعوبات شديدة في تقرير طبيعة المسؤولية عن الأحداث التي تقع في العراق. ومن دون تحقيق تقدم واضح في هذا المجال ستستمر الأوضاع السياسية تراوح مكانها، ومن ثم سنجد صعوبة إضافية في السيطرة النهائية على القضايا.

على أية حال، يُتوقع أيضاً أن يستمر الشدّ والجذب بين العراق وجيرانه فيما يخص عمليات التسلل عبر الحدود الإقليمية إلى داخل العراق. وقد تنظر دول الخليج إلى العراق وأفغانستان على حد سواء على أنهما يشكلان خطراً كامناً نابعاً من التحدي المرتبط بانتقال الأفكار المتطرفة والأشخاص الذين ينتمون إلى تنظيمات إرهابية عبر دول الجوار.

ويرتبط أحد أهم تداعيات حربي العراق وأفغانستان في الخليج العربي بكيفية سير عمليات بناء الدولة والأمة وبناء الوطن، ليس في العراق وأفغانستان فحسب، وإنما في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلها. من هنا، أتساءل: هل باستطاعة العراق في ظل القيادة القائمة - وفقاً للمنطق الأمريكي السائد - أن ينهض بمثل هذه المهام الجسام ويشكل نموذجاً للاستقرار والديمقراطية والتنمية الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي؟ سؤال يصعب حسمه كلياً إذا استمرت حالات الانفلات الأمني بصورة كبيرة، كما أن عمليات بناء الدولة العراقية لاتزال في بداياتها.

بقي أن نطرح تساؤلات أخرى. منها أولاً: ما مدى إمكانية حصول توافق عراقي-خليجي، وتنفيذ مشروعات إصلاح النظام العربي، ومنه النظام الخليجي العربي؟ ثانياً: هل يرغب العراقيون في اتباع أحد النماذج الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار أنه رسخ تجربة تنادي

بالمزاوجة بين الأصالة والمعاصرة، دون أن تفقد في ظلها الهوية الوطنية والعربية الإسلامية، ودون أن يتم التغافل عن الليبرالية ودولة الرفاهية والقانون؟ وثمة تساؤلات كثيرة والأجوبة عنها قليلة، ولكن الضغوط الخارجية الأمريكية خاصة والغربية عامة، والداخلية المركبة المعقدة التي تنبع من مطالب بعض جمعيات الإصلاح وجمعيات الحقوق المدنية أو من الجماعات الأصولية المتشددة، كلها تسهم، بصورة أو بأخرى، إما في تفعيل التوجهات الديمقراطية، أو العكس، ربما، في جعل القرار العربي المشترك والفاعل معطلاً مؤقتاً بانتظار تبلور صيغة يتفق عليها وطنياً. ولكن يبقى الأمل مع ذلك في أن يُنشأ عراق جديد وطني في سماته الأصلية، يتمتع شعبه بحقوق وحريات الإنسان الأساسية التي تعني الكثير في الاتجاه نحو الارتقاء بمستقبل النظام الأمني الخليجي المشترك، بعيداً عن التدخل الخارجي إقليميا ودولياً.

يبقى جانب حيوي من عملية الإصلاح يرتبط بكيفية إدارة الملف الاقتصادي في أفغانستان والعراق والتداعيات الناجمة عنه؛ إذ إن للأمن الاقتصادي علاقة وثيقة مع الأمن السياسي والاستراتيجي.

التداعيات والعلاقات الاقتصادية المتبادلة:

العراق وأفغانستان ودول الخليج العربية

دون التوغل عميقاً في صفحات التاريخ الاقتصادي والسياسي لدولتي: العراق وأفغانستان، ودون المقارنة بينهما كثيراً، يكفي أن نشير إلى أن العراق دولة لها جذورها الحضارية، وتتمتع بموقع جيواستراتيجي حيوي وبإمكانات مادية (نفطية وغير نفطية من مصادر الثروة) وبشرية

(كفاءات متخصصة كبيرة جداً)، كما أن التطور المدني فيها وصل إلى درجات عالية نسبياً، أما أفغانستان، فدولة مهمة تاريخياً وسياسياً، ولكنها مغلقة جغرافياً، وفقيرة جداً رغم موقعها في منطقة حيوية اقتصادياً على تقاطع خطوط أنابيب النفط بين آسيا والخليج العربي. ولكن ما يجمع بينهما حالياً أن كلتيهما خرجت منهكة من الحروب، ومن عمليات العنف التي دامت فترات زمنية طويلة.

من هنا، كان لابد من التفكير في مسألة الإعمار وإعادة الإعمار، وهي ليست بالأمر الهين، والغرض الأساسي من ورائها معروف، وهو تنمية أحوال السكان في سائر النواحي، بالتوافق مع تلبية متطلباتهم الأساسية. لقد عانت دولتا العراق وأفغانستان الكثير من تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها إلى درجات لم تعهد من قبل. إن استمرار تدهور الأوضاع جملة وتفصيلاً يخلق بيئة مواتية لنشر الجريمة المنظمة والإرهاب في العراق وفي أفغانستان، وعبر حدودهما إلى الدول الأخرى.

من النقاط المحورية التي تضاف، بداية، في مناقشة عمليات إعمار أفغانستان والعراق أن الولايات المتحدة الأمريكية - خاصة في الحالة العراقية ربما أكثر من الحالة الأفغانية - لم تبد مستعدة جيداً لمعالجة قضايا البناء في العراق، أو كما يقال: «اليوم الآخر في العراق بعد الحرب»، مما ضاعف سوء الأوضاع بصورة عامة. وربما ينسب جزء من الموضوع إلى جانب سياسي يتعلق بتشكيل جذور النظام السياسي في أفغانستان؛ حيث كان للولايات المتحدة الأمريكية وقت أطول نسبياً في معرفة كيفية التعامل مع معطيات الأوضاع في أفغانستان مقارنة بالعراق. جاءت الحملة

العسكرية على العراق مفاجئة نسبياً، ولكنها منظمة بصورة أكثر من ناحية استخدام التقنيات العسكرية، مقارنة بعمليتي التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والاجتماعي للعراق الجديد. من هنا نقول: إن مسألة الإعمار وإعادة الإعمار لن تكون يسيرة إذا ما أهملت جذور الحرب الأخيرة وتركت قائمة، حيث إنها ستثير ضغوطاً على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالذات في محيط النظام السياسي. والقلق المركب والمعقد الذي يمكن التعبير عنه هو أن بقاء المشكلة الأمنية والسياسية دون حل جذري وسريع، ودون وجود دور واضح وقوي للأمم المتحدة ولجانها المتخصصة، مع احتمال بقاء القوات الأجنبية في العراق دون تخطيط كاف ومنظم للمراحل القادمة في إعادة الإعمار، سيعني ظهور تطورات سلبية في العراق تنعكس آثارها على الدول الإقليمية اقتصادياً واجتماعياً.

ويكفي أن نشير معلقين بصورة مركزة في نقاط رئيسية إلى ما اعتبرته منظمة الإسكوا (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia) في تقريرها الصادر عن إعادة إعمار العراق (وجهة نظر عربية اقتصادية واجتماعية) قضايا جوهرية وضاغطة:[38]

1. ضرورة تطبيق "القانون والنظام" كشرط أساسي في استعادة الخدمات الأساسية في عمليات البنية التحتية المتنوعة.

2. الإسراع في عملية إعادة الإعمار السياسي، وقُصد بها أن تلعب الأمم المتحدة دوراً حيوياً في عمليات عديدة، من ضمنها: الإنعاش الإنساني، وإعادة إعمار العراق، وأن تلعب كذلك دوراً سياسياً يتمثل في إقامة المؤسسات الوطنية والمحلية للحكومة التي ستمثل

الشعب العراقي. وفي هذا المحور إشارة مهمة نحو إطلاق ممارسة حقيقية في سبيل بناء الأمة (Nation Building) بعيداً عن التلاعب الناجم عن دور المصالح الأجنبية أو الذين رسموا مخططات مسبقة. يُضاف إلى كل ذلك إشراف الأمم المتحدة على عملية انتقال السلطة للعراقيين، بكل ما تعنيه العملية المذكورة من استعدادات انتخابية وتقنية. ومن المناسب أن نقول: إن دور الأمم المتحدة في أفغانستان أفضل نسبياً من دورها في العراق الذي مازال ضعيفاً أو غير محوري.

3. إعادة بناء عملية التمويل، وفي هذا المجال تختلف التقديرات بصورة كبيرة، ويعود ذلك لعدم وجود خطة رسمية واحدة للقيام بعمليات إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي للعراق الجديد. وتوجد بدائل وتصورات عدة لبناء عراق جديد؛ سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، كلها تشتمل على نفقات وتحديات متباينة. الإسكوا تشير إلى تقديرات أولية في تكلفة إعادة الإعمار تصل إلى ما بين 70 و100 مليار دولار.[39] من المناسب أن نقول: إن البنتاجون كسب، مؤخراً، وبعد صراع مع وزارة الخارجية الأمريكية، مزية الإشراف والتحكم في تمويل معظم الصفقة المخصصة لإعادة إعمار العراق، التي حددت بـ 18.4 مليار دولار، وهو جزء من إجمالي مبلغ 87 مليار دولار خصصته إدارة بوش لإعادة إعمار العراق وأفغانستان وللعمليات العسكرية.[40] وقد أشارت الإسكوا إلى نقطة ذات أهمية بالغة، وهي أن عائدات النفط والغاز ستبقى دون المستوى لسنوات قادمة، ومن ثم من الصعب تصور أنها ستكون كافية، في حدودها

الدنيا، لتمويل إعادة الإعمار، ولتغطية تكاليف التنمية. حالياً، لم تتجاوز حدود طاقة الإنتاج النفطي مليوني برميل يومياً، معظمها يصدَّر من حقول جنوب العراق بفعل الصعوبات التقنية والتعطيل المتكرر جراء الهجمات على خطوط الأنابيب. نتيجة لذلك تبقى المفارقة قائمة، وهي أن العراق بلد النفط يستورد النفط من دول الجوار خاصة دولة الكويت التي قررت مؤخراً أن تصدر النفط العراقي من موانيها في مقابل استيراد الغاز الطبيعي.[41] بالطبع سوف تتوقف أمور كثيرة على مدى إمكانية تطبيق هذا المشروع في الأشهر القادمة.

4. ومن النقاط الجديرة بالذكر والمناقشة أيضاً مسألة العلاقة الجدلية بين ضرورة توافر الأمن الداخلي والإقليمي عبر الحدود مع دول الجوار وانتعاش العلاقات التجارية، حيث إن التقارير التي تخرج من العراق تشير إلى أن الحياة التجارية بدأت تعود إليه تدريجياً وسريعاً في بعض الأحيان، وهذا أمر رحَّبت به مختلف فئات الشعب العراقي. ولكن مشكلة عدم الاستقرار الأمني واستمرار الهجمات على القوات الأمريكية والعراقية تثير الكثير من الهواجس حول كيفية تعامل العراق مع جيرانه، كما تشير إلى القلق المشروع حول مستقبل العراق الاقتصادي الطويل المدى، ولاسيما في مسألة تدفق الاستثمارات المالية من قبل دول عدة في العالم، ومنها دول الخليج العربية الأخرى التي سبق أن وعدت بإعادة الإعمار. وتعتبر مساهمة دول العالم والدول العربية في إعمار العراق وأفغانستان محدودة حتى الآن، رغم الآمال المعقودة عليها، وذلك لعوامل متعددة، منها ما يتعلق

- بالدور الأمريكي المهيمن على عمليات إعادة الإعمار في العراق وأفغانستان، ومنها ما يتعلق بمشكلة ديون العراق المتراكمة التي وصلت إلى حدود 310 مليارات دولار، والتي عجزت محاولات صندوق النقد الدولي حتى الآن عن تقليصها إلى درجة كبيرة.[42] ومنها ما يتعلق بتعويضات الحرب التي هي من تركة النظام السابق؛ ورغم أن الدول الغنية قدمت أفضل الحلول المتوقعة للعراق فإن أزمة الديون ليس من السهل حلها، خاصة مع صعوبات تنفيذ ما تتعهد به الدول في إلغاء الديون الضخمة على العراق.

على أية حال، برغم الصعوبات والتحديات الكبيرة لابد لقطار التنمية وإعادة الإعمار أن يمضي. من هنا تمكننا الإشارة إلى دور مميز لبعض الدول العربية وغير العربية التي لاتزال تعير بناء العراق وأفغانستان أهمية خاصة، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي جاءت مساهماتها المالية مهمة.

من منظور آخر، أيضاً، انعقد في أبوظبي مؤخراً مؤتمر نوقشت فيه مشروعات إنمائية في العراق تبلغ كلفتها 31 مليار دولار، التزمت الدول المانحة بتقديم مليار دولار فقط منها. ولعل التردد في تقديم المزيد مرتبط بمدى التقدم في مجال حفظ الأمن في العراق الذي لايزال يعاني الكثير من المشكلات. أيضاً تعاني أفغانستان مشكلات مماثلة تتعلق بصعوبة الحصول على استثمارات مالية نظراً إلى عدم استتباب الأمن داخلها. ويعد مؤتمر برلين الأخير خطوة جيدة، ولكنه ليس كافياً، إذ لن يتوافر لأفغانستان سوى 4 مليارات من أصل مبلغ 27 أو 28 ملياراً تعهدت بها الدول للسنوات السبع القادمة.[43]

أود الإشارة - من منظور آخر - إلى مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها، التي أضحت هماً أفغانياً وعراقياً وخليجياً. تنتج أفغانستان ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي من المخدرات، ووصل ما حصلت عليه من تجارة الأفيون إلى 1.2 مليار دولار في عام 2002، وهذا يشكل ما يوازي 20٪ من الناتج القومي المحلي للبلاد. ومن دلائل الخطورة أن وزير الداخلية العراقي اعترف بأن العراق أصبح مركزاً وسيطاً لنقل هذه السموم عبر أراضيه إلى الدول المجاورة، ومنها دول الخليج العربي.[44]

أخيراً، يمكن أن نقول: إن عملية بناء العراق طويلة، وستمر بمراحل مختلفة تحمل في ثناياها الكثير من عدم اليقين، من مظاهر متنوعة للنجاح، إلى إخفاق متعدد الجوانب. يبقى أن نرى كيف ستتصرف الدول المجاورة؟ وكيف سيتصرف العراق الجديد؟ وإلى أي مدى ستتأثر العلاقات الاقتصادية بالضغوط أو التوجيهات القادمة من واشنطن أو من "البنتاجون" أو من الشركات العالمية والأمريكية أكثر من تلك القادمة من شركات وطنية وعربية؟ وهل يمكن للعراق الجديد بالفعل إدارة اقتصاد وطني نابع من مبدأ السيادة الوطنية؟ وثمة تساؤلات أخرى تتعلق بمدى تأثر إعادة الإعمار في كل من أفغانستان والعراق بتعقيدات المشهد الداخلي في دولتين فيهما الكثير من التنوع ومخاطر الصراع وإمكاناته. مع ذلك، علينا ألا نغفل فرص التقدم الكثيرة الحقيقية والكامنة خاصة بالنسبة إلى العراق، والتي يمكن استغلالها في حالة استتباب الأمن الداخلي والإقليمي الذي يسير حالياً ببطء شديد ويدور في حالة من عدم اليقين، بفعل المرحلة الانتقالية التي يعيشها العراق وأفغانستان.

استشراف المستقبل

يعيش العراق وأفغانستان مراحل انتقالية، ومن ثم، من الصعب الحكم بشأن كيفية تصور التداعيات المستقبلية على محيط التجاور لديهما، مع ذلك يمكن أن نشير، في نقاط رئيسية، إلى ما يلي:

1. على صعيد الساحة الدولية، يلعب الناتو دوراً جديداً خارج حدوده حالياً، وتعتبر أفغانستان جزءاً منه، والعراق قادم لا محالة، إذا ما رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في تقليل احتكاكها المباشر بالعراق والعراقيين في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي. وبالإضافة إلى دوافع تقليل النفقات المادية والبشرية، ستعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع دائرة نفوذ الأمم المتحدة سياسياً وإنسانياً من أجل توسيع قاعدة الشرعية الدولية. لن يكون الخليج العربي ومناطق أخرى في بعد عن التطورات الاستراتيجية الجديدة، وخاصة أن موضوع إنشاء نظام أمني - استراتيجي جديد لن يكون أمراً يسيراً، مادام التوافق الإقليمي والأمريكي حوله ليس مسألة تحصيل حاصل.

2. لن يكون بناء العراق الجديد وأفغانستان الجديدة في إطار مفهوم بناء الدول والأمم أمراً يسيراً، ما لم يوجد توافق كاف ومشاركة كافية من طوائف الشعبين العراقي والأفغاني على برامج وطنية شاملة في ظل عمليات الاندماج الإيجابي لا القسري. كما أن الكثير يعتمد على مدى تشكل هوية وطنية صلبة تستطيع أن تدرأ حالات الانقسام، وتحولها إلى حالات إيجابية للتعايش الوطني المثمر، حيث الولاء للوطن هو الأساس، ولكن دون أن ينفي ذلك الاعتراف بوجود اختلافات؛ سواء عرقية أو طائفية أو دينية أو غيرها. أي إن الوحدة

في ظل التنوع أمر مطلوب وأساسي في المجتمعات التعددية وفي عالم القرية الواحدة. إن فشل العراق وأفغانستان سينعكس سلباً على المحيط الإقليمي المليء هو الآخر، بالتناقضات العرقية والطائفية وغيرها. من هنا، وفي المنظور الافتراضي لا يحتمل فشل تجربتي العراق الجديد وأفغانستان الجديدة في إعادة البناء. ومن المهم ملاحظة أن دولة الإمارات العربية المتحدة اعتبرت في استفتاء سكاني على عينة محددة نموذجاً مفضلاً للعراقيين، وهي مسألة جديرة بالتوقف عندها. كما أن النموذج السعودي القائم على الهوية السعودية المستندة إلى الاعتدال والوسطية والعملية (البراجماتية) وإلى طبيعة تطور العلاقات القبلية-الحضرية أمر جدير بالتوقف عنده. وهنا أود الإشارة إلى نقطة مهمة توضح مدى أهمية تأكيد النموذج السعودي المنفتح على الآخر، وأهمية العلاقات بين المملكة العربية السعودية والعراق. في مقالة اليوم* في صحيفة **الحياة** أشار الكاتب عبدالله بن مرعي بن محفوظ إلى ما يلي: «بحكم ارتباط منطقة الحجاز في الجانب الغربي من الجزيرة العربية وعنيزة من الجانب الشرقي بالعام الخارجي؛ بسبب الحج والعمرة للحجاز، والتجارة مع العراق وسوريا لعنيزة، فإن مجتمعهما انتشرت فيه الحياة الحضرية، وجذب مستوطنين من الخارج منذ القدم جلبوا معهم عادات وتقاليد مختلفة تراكمت لدى السكان المحليين، فأضعف ذلك من حاجز القبلية السميك المتوافر في المنطقتين الوسطى والجنوبية».

* المقصود تاريخ إلقاء المحاضرة (المحرر)

3. من المهم أن يتواكب البعدان الاقتصادي والاجتماعي في إعادة البناء، مع البعد السياسي التوافقي، ومع مدى تطور تجربة العراق في الاندماج السياسي - الاجتماعي. تجربة "اللويا جيرجا" البرلمانية - القبلية الأفغانية جيدة إلى حد ما، ولكنها أيضاً ليست كاملة أو ناضجة، خاصة مع تنافس أمراء الحرب الذين تعود جذورهم لعرقيات وانقسامات طائفية وقبلية وصلت لحدود شديدة الوطأة أحياناً. يضاف إلى ذلك صعوبات الأوضاع الاقتصادية التي تعانيها أفغانستان التي تفتقر إلى الثروة النفطية، ولكنها تقع على خطوط وتقاطعات استراتيجية حيوية. بينما العراق بلد - برغم إمكاناته الكبيرة والنفطية خاصة، وقدراته البشرية المتخصصة في الداخل وفي الخارج (ثلاثة ملايين نسمة) - لايزال أمامه شوط أو أشواط في إعادة البناء.

4. تثار تساؤلات عديدة حول كيفية الاستفادة من هذه القدرات في بناء الدولة العراقية والدولة الأفغانية اللتين خرجتا من الحروب منهكتين جداً، ليس فقط بسبب نتائج هذه الحرب، ولكن أيضاً بسبب التركة الثقيلة؛ مادياً ومعنوياً للحروب السابقة ولفترة الحصار والمقاطعة الاقتصادية التي عانى منها العراق كثيراً ولمدة طويلة. أما كيف وإلى أي مدى ستساهم دول الخليج العربي في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي والتقني والثقافي؟ فمسألة مهمة جداً وحيوية لمستقبل المنطقة ذاتها، وستعتمد على أمور كثيرة، من ضمنها توافر الأمن الإقليمي والداخلي في كل من أفغانستان والعراق. كما سيعتمد ذلك على طبيعة العلاقات والسياسات والمواقف التي ستتخذها الحكومة العراقية الجديدة "المستقلة اسمياً"، نظراً إلى استمرار

التأثيرات الخارجية، خاصة متابعة مدى تطور النفوذ العراقي، ومدى إمكانية دخوله منافساً جدياً للقوى الأخرى الإقليمية. ويعتمد، كذلك، على مدى قيام الدولة العراقية بجهد موضوعي ومبتكر وخالص يستهدف توفير مناخ آمن لجيرانه، بصورة متبادلة، وفقاً لضمانات جدية. ولعل تصريح هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي حول توفير ضمانات لدولة الكويت بعدم الاعتداء مسألة إيجابية من المفترض أن تكون أساساً لعلاقات العراق مع كل جيرانه. ينطبق الأمر على أفغانستان في المستقبل؛ درءاً للمخاطر الإقليمية وتعزيزاً للثقة المتبادلة. من هنا تبرز أهمية تطور العلاقات الأفغانية-الإيرانية-الباكستانية-الطاجيكية-الأوزبكية وغيرها. وتعتمد كل هذه النقاط على مدى ممارسة الأفغان والعراقيين للسلطة المستقلة الفاعلة في إطار توازنات مقبولة للقوى الداخلية والإقليمية.

5. إن قيام نظام أمني مشترك في الخليج العربي يعتمد على توافر توازنات موضوعية؛ ليس فقط بين القوى العربية، بل بين القوى العربية وغير العربية مثل إيران. كما يعتمد الأمر على مدى توافر دور إيجابي للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الكبرى في العالم، والتي لديها مصالح حيوية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حتى موضوع النفط والمصالح المرتبطة به أخذت بعداً استراتيجياً يضاف إلى البعد الاقتصادي، نظراً إلى عمليات التركيز على أقاليم تتمتع بالاستقرار الأمني، وهنا يقف الخليج العربي متميزاً برغم إمكانية إضافة أقاليم أخرى مهمة مثل إقليمي شمال أفريقيا وبحر قزوين.

6. من المفترض أن تتم دراسة التداعيات الخليجية ومتابعتها في إطار من بحث العلاقة المتبادلة بين أمن الخليج العربي ودائرة الأمن الشرق أوسطي ودائرة آسيا الوسطى، باعتبار التطورات السريعة والمتلاحقة التي تصيب الدول المتاخمة لأقاليم متنوعة لها درجات من القاسم المشترك أو الاختلافات مع منطقة الخليج العربي. ومما لاشك فيه أن تداعيات المرحلة القادمة المتمثلة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية العراقية سيكون لها أبلغ وأبعد الأثر في تطورات الأحداث إقليمياً وعالمياً، خاصة بعد إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي جورج بوش لدورة ثانية.

الهوامش

1. القاضي بروغيير: «العراق قد يصبح أرض الجهاد الجديدة»، *A.F.P.* (2/4/2004)، وانظر أيضاً:

"What Iraqis Share with Afghanis?", http://quickstart.clari.net, (11/7/2003).

2. إن إلقاء القبض على صدام حسين في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2003 لم ينه عمليات العنف في العراق التي ارتبطت بوجود عدة جماعات إرهابية أو جماعات أخرى مقاومة ضد المحتل الأمريكي.

3. انظر:

Anthony H. Cordesman, *The Lessons of Afghanistan: War Fighting, Intelligence, and Force Transformation* (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2002), 34.

4. Ibid., 35.

5. قدرت المؤسسة البريطانية وود ماكنزي الاحتياطيات النفطية المؤكد وجودها في بحر قزوين في آذار/ مارس 2003 بحدود 36.9 مليار برميل نفطي، واحتياطيات الغاز الطبيعي بنحو 142.3 تريليون قدم مكعب. انظر:

http://www.plattsweb.platts.com/features/caspian

وتوجد تخمينات أخرى صدرت في فترات سابقة عن الحكومة الأمريكية في عام 1999 تشير إلى أن المخزون النفطي في بحر قزوين كبير جداً، يصل إلى ما بين 100 مليار و200 مليار برميل نفطي، وبذلك يعتبر بحر قزوين - وفقاً لهذه التقديرات - الإقليم الثاني من حيث الأهمية النفطية بعد الخليج العربي الذي يحتوي على مخزون نفطي يصل إلى 670 مليار برميل نفطي.

6. انظر:

Tom Barry, "The U.S. Complex: What's New?" *Foreign Policy in Focus* (November 2002), http://www.foreignpolicy-infocus.org

7. انظر:

Louis Fisher, "Deciding on War against Iraq: Institutional Failures", *Political Science Quarterly* (September, 22, 2003), 389-410.

8. Ibid.

9. Ibid.

10. انظر:

Bob Woodward, "Cheney was Unwavering in Desire to Go to War", http://www.story.news.yahoo.com/news; A Black-and-White Presidency, http://www.msnbc.msn.com/id

11. نيوت جينجريتش، "وزارة الخارجية المارقة"، مجلة **السياسة الخارجية** (الكويت: تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 2003)، ص33.

12. المرجع السابق.

13. المرجع السابق.

14. *BP Statistical Review of Energy*, 2002, http://www.fortune.com.

15. "Iraqi Constitution Deal Reached", *BBC News* (7th March 2004).

16. انظر:

Barak Salmoni, "America's Iraq Strategy: Democratic Chimeras, Regional Realities", *Current History* (Jan., 2004): 18.

17. المرجع السابق.

18. انظر:

Michael Scott Doran, "The Saudi Paradox", *Foreign Affairs*, vol. 83, no.1 (Jan./Feb., 2004): 50.

19. Ibid., 51.

20. لمزيد من التفاصيل انظر:

Richard Dekmejian, "The Liberal Impulse in Saudi Arabia", *The Middle East Journal*, vol. 57, no.3 (Summer 2003): 400-413.

21. Ibid., 409.

22. انظر:

James Russell, *Formation of the Iraqi Political System: The Role of the GCC*, ECSSR Lectures Series, no. 46, (Abu Dhabi: ECSSR, 2003):17.

23. Ibid.

24. انظر:

"US Embassy in Baghdad Likely to be its Largest", http://www. 164.48.86/mena/Archive/USINFO.STATE.GOV/2004.

25. انظر:

Sean Foley, "The Gulf Arabs and the New Iraq: The Most to Gain and the Most to Lose?", *Middle East Review of International Affairs*, vol. 7, No. 2 (June 2003). http://www.meria.ac.il

26. Ibid.

27. حتى إلقاء هذه المحاضرة، مازالت الشكوك قائمة، خاصة من قبل الحكومة العراقية المؤقتة، ومن قبل الإدارة الأمريكية، حول طبيعة وشكل التدخل الإيراني السلبي في المحافظات الجنوبية من العراق. انظر:

Michael Howard, "Syria and Iran Aiding Militants: Iraq Says", *The Economist* (Feb., 20 , 2004).

28. تناقلت وسائل الإعلام أنباء حول رفض السلطات الأفغانية العرض الإيراني بتقديم مساعدات إنسانية لبعض مناطق الجنوب الأفغاني؛ تحسباً لاحتمال ازدياد التدخل في الشؤون الأفغانية الداخلية. http://www.npr.org/features (Jan 29, 2002).

29. انظر:

Jeffrey Record, America's Second War against Iraq (U.S.A, Baltimore: Naval Institute Press, 2004), 70.

30. Ibid.

31. انظر:

Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century*, (New York: Cornell University Press, 2004), 92-118.

32. في تركيا، نجح حتى الآن حزب العدالة والتنمية تحت قيادة رجب أردوجان في تجاوز التحديات السياسية والاستراتيجية في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويبقى التساؤل: إلى متى يبقى الأمر كذلك قبل أن يتدخل الجيش؟ أو إلى أي مدى ستواجه الحكومة التركية ضغوطاً من الجماعات الإسلامية المختلفة؟

33. *The Washington Post*, 18th March, 2004.

34. Ibid.

35. يتزعم أبو مصعب الزرقاوي الأردني الجنسية مجموعة إرهابية يشتبه في قيادتها أعمالاً إرهابية في العراق انطلاقاً من منطقة ما يعرف بالمثلث السني. تمثل المجموعة جزءاً "متطرفاً" من التيار السلفي.

Jim Lobe, "Zarqawi's Letter Complicates War Efforts to Link al-Qaeda with Hussein, Iran" http://www.fpif.org/commentary, (Feb., 20, 2004).

36. Ibid.

37. انظر:

Jim Sillars, "House of Saud should be Given Time", *The Scotsman*, (14 June, 2004) http://thescotsman.scotsman.com/opinion.

38. انظر:

ESCWA, *Reconstruction in Iraq: An Arab Economic and Social View*, Report on the Workshop on Iraq and the Region after the War (Beirut: 9-11 July, 2003), 1-12.

39. المرجع السابق. وللوقوف على تقديرات البنك الدولي ارجع إلى:

"Rebuilding Iraq will Cost $55bn.", *BBC* (3 Oct., 2003).

40. انظر:

Kim Krane, "Pentagon to Oversee Most Spending in Iraq", *Guardian* (7 March, 2004); "U.S. Firms Win More Iraq Contracts". http://news.bbc.uk/business (11 March, 2004).

41. انظر:

"Kuwait Agrees to Export Iraqi Oil", http://www.yahoo.com (Feb., 29, 2004).

42. انظر:

Nick Mathiason, "Iraq Faces $310bn. Debt Crisis", *Guardian* (March, 28, 2004).

43. ناقش مؤتمر أبوظبي مشروعات إعمار العراق بقيمة تجاوزت 31 مليار دولار، وعقد آخر المؤتمرات الدولية التي خصصت لتقديم المساعدة المالية إلى أفغانستان في برلين في الفترة بين 13 آذار/ مارس والأول من نيسان/ إبريل 2004، وحضره ما يقرب من 60 وفداً من الاتحاد الأوربي وأعضاء حلف الناتو، ودول الجوار الأفغاني، ودول أخرى منها دول عربية تنتمي إلى منطقة الخليج العربي.

44. ARA, (19/3/2004)، وانظر **إيلاف** في 3 آذار/ مارس 2004.

د. أحمد شكارة

حصل الدكتور أحمد شكارة على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ساوثامبتون بالمملكة المتحدة (Southampton University, UK) في عامي 1975 و1980 على التوالي. ويعمل منذ آب/ أغسطس 2000 باحثاً ومحاضراً في قسم التدريب بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

وقد عمل الدكتور شكارة باحثاً وأستاذ شرف في جامعة أوكلاند (Auckland) بنيوزيلندة خلال الفترة 1996 ـ 2000، وعمل أيضاً محاضراً وأستاذاً مشاركاً (Associate Professor) في قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980 ـ 1994، وهو أستاذ شرف في معهد الاقتصاديات النامية باليابان منذ 1994، وأستاذ زائر في جامعات أردنية وكندية.

نشرت له دراسات وبحوث وعدد من الكتب حول العراق والخليج العربي والشرق الأوسط وقضايا العلاقات الدولية والسياسة الدولية باللغتين العربية والإنجليزية. ألقى العديد من المحاضرات، وشارك في سلسلة المحاضرات السنوية التي تنظمها وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

نشر له مركز الإمارات محاضرة بعنوان: **إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي**، 2003، كما نشر له دراسة باللغة الإنجليزية بعنوان: **التأثيرات الاستراتيجية الإقليمية للحرب الأمريكية الأخيرة على العراق**. والعدد 50 من سلسلة (Emirates Lecture Series) بعنوان: *The US War on Iraq: Regional Strategic Implications..*.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين
مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل
د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية
محمد سليم

4. إدارة الأزمات
د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي
لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي
د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج
د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية
خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان
بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية
د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية
د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها
هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين
د. جيرزي فياتر

14 . تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 . التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 . أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 . الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 . أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 . السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 . العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 . أساسيات الأمن القومي : تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 . سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 . الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 . النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 . العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 . أمن دولة الإمارات العربية المتحدة : مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 . العالم العربي وبحوث الفضاء : أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 . الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60 . غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61 . معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62 . دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63 . السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64 . العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65 . الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66 . التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67 . المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68 . مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69 . الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة

المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:

من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سويبت كاريوز



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ____________________

المؤسسة : ____________________

العنــوان : ____________________

ص . ب : ________ المــدينــة : ________

الرمز البريدي : ____________________

الــدولــة : ____________________

هــاتــف : ________ فــاكــس : ________

البريد الإلكتروني : ____________________

بدء الاشتراك : (من العدد : ________ إلى العدد : ________)

رسـوم الاشـتـراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+ ، فاكس: 6428844-9712+

البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.com الموقع على الإنترنت: www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-724-7

9 789948 007241